ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

The Rhetoric of Derivatives and Their Flexibility (Noun Patterns) Between al-Zamakhshari، Ibn Atiyyah، and Abu Hayyan Selected Examples from Parts (27 and 28) of the Holy Quran

Falah Hasan Mohammed

Tikrit University – College of Islamic Sciences

* *Corresponding author: E-mail* : dr.falah@tu.edu.iq

***Keywords*:**
Names،
Rhetoric،
Al-Zamakhshari،
Derivatives
Structures،

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 3 Feb 2026
Received in revised form 25 Mar 2026
Accepted 27 Mar 2026
Final Proofreading 29 June 2026
Available online 30 June 2026
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

This study seeks to probe the depths of the Qur'anic text through the semantic value of derived forms (mushtaqqat) and their flexibility in uncovering rhetorical arts، by examining the approaches of three scholars who differed and responded to one another in directing the texts according to their respective schools: **al-Zamakhshari، Ibn 'Atiyyah، and Abu Hayyan**. I selected applied examples from two juz' of the Qur'an (27 and 28)، because they contain rich evidence of derivational forms and، like the other parts، are replete with rhetorical devices and many rhetorical beauties. Using the descriptive–analytical method، the study concludes that nominal derivatives in their various patterns appear clearly in these two juz'، most notably: singular and plural nouns، indefinite and definite forms، as well as basic triliteral and augmented triliteral nouns، and repeated and non-repeated quadriliteral nouns. Generally، these forms carried multiple rhetorical significations، such as hyperbole and intensification، praise and blame، emphasis، challenge and lament، participation and specification. All this points to the eloquence and flexibility of derivatives in sound rhetorical direction، the vigour of the Arabic language، and the figurative shifting of its vocabulary—matters that are evident to every specialist.

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.33.6.1.2026.01

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

بَـلَاغَـةُ المُشْتَقَّاتِ ومُرُونَـتُـها (أبنيةُ الأسماءِ) بين الزمخشري وابن عطية وأبي حيان نماذجُ مختارةٌ من الجزأينِ: (٢٧ و٢٨) في القرآنِ الكريم

فلاح حسن محمد خضر /جامعة تكريت – كلية العلوم الإسلامية

الخلاصة:

يسعى هذا البحثُ إلى سَبرِ أغوارِ النصّ القُرآني من خلال دلالة المشتقات ومرونتها في استخراج الفنون

البلاغية، بين ثلاثة علماء حصل بينهم بعض الاختلافات والردود في توجيه النصوص وفق مذاهبهم؛ وهم: **(الزمخشري وابن عطية وأبو حيان)** رحمهم الله بواسع رحمته، وقد اخترتُ نماذجَ مُختارة في جُزأين من أجزاء القرآن الكريم هما (السابع والعشرون والثامن والعشرون)؛ لِمَا فيهما من شواهد غنية بالمشتقات، فهما، كبقية الأجزاء، غنيان بالفنون البلاغية، واكتناههما كثيرًا من الجماليات البلاغية، عبر المنهج الوصفي التحليلي، فخلص البحث إلى أنَّ أبنية المشتقات الاسمية تجلت بمختلف أنواعها في الجزأَينِ، كان من أبرزها: إفراد الأسماء وجمعها وتنكيرها وتعريفها، فضلاً عن ذكر الأسماء الثلاثية المجردة والمزيدة، والأسماء الرباعية المكررة، وغير المكررة، وبصورة عامة فقد كانت تحمل دلالات بلاغية متعددة؛ تمثلت في: وضع الظاهر موضع المضمر وعكسه، والحقيقة والمجاز، والمبالغة والإكثار، والمدح والذم، والتأكيد والتحدي والتحسر، والمشاركة والتخصيص، فضلاً عن فنون المحسنات البديعية، بما يدل على بلاغة المشتقات ومرونتها، في حسن التوجيه وشجاعة العربية، وعدول مفرداتها، ما لا يخفى على كل متخصص.

الكلمات المفتاحية: أبنية، أسماء، بلاغة، الزمخشري، مشتقات.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المُقَدِّمَةُ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، القائلِ في مُحكَمِ التنزيلِ: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ﴾ [ص: ٨٨]، والصَّلاةُ والسلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلينَ، الذي خَصَّهُ اللَّهُ بالمعجزةِ الخالدة؛ "معجزةِ القرآن الكريم"، وعلى آلـهِ وأصحابِهِ الأبرارِ الأطهارِ، والتابعينَ لَهم بإحسانٍ إلى يومِ الدينِ. أمَّا بَعْدُ:

فيمكن أن يأخذنا الحديثُ عن بلاغةِ الاشتقاقِ إلى إمكانية اللغةِ العربيةِ، وما تمتاز به من شجاعة في التكيف مع متطلبات العصر، من خلال تفعيل آلياتها؛ لتحديث ثروتها اللغوية، يمثل الاشتقاق أحد المصادر الأكثر غزارةً وقوةً؛ إذ يعتمد في جوهره على صيغٍ معروفةٍ، لها دِلالاتٌ بلاغيةٌ ومجازيةٌ خاصةٌ، تمتد جُذورُها إلى قوالبَ تحملُ، هيئاتٍ مختلفةً، وزياداتٍ صوتيةً، تتنوع بين المجازي والحقيقي، وتبقى مُرونةُ الألفاظِ المُشتقةِ مُرتبطةً، إلى حَدٍّ مَا، بذلكَ الجذرِ الصرفيّ لَها، مهما كانَ عدولها البلاغيّ ومعجمها الدلالي، ومن هنا كانَ اختياري لهذا الموضوعِ عُنواناً أنطلقُ مَعَهُ في بيانِها القرآني المَهيب تحت مُسمى:

بلاغةُ المُشتقاتِ ومُرُونَـتُـها (أبنيةُ الأسماءِ) بين الزمخشري وابن عطية وأبي حيان
نماذجُ مختارةٌ من الجزأينِ: (٢٧ و٢٨) في القرآنِ الكريم

أرجو أن يكونَ، هذا البحثُ، خُطوةً في المسار، وتجربةً قابلةً للتقويمِ والتوجيه، ومن البديهي أنَّني لم أبدأْ مِن فراغ، فقد أفدتُ كثيراً من أعمال السابقين، قُدَامى ومحدثين، مُؤسِّساً ومُعتمداً على ثلاثةِ مُفسرينَ: **الزمخشري** (ت٥٣٨هـ)، **وابن عطية** (ت٥٤٢هـ)، **وأبي حيان**(ت٧٤٥هـ)؛ رحمهم اللهُ وغفر لهم؛ لِمَا وجدتُ عندَهم من اختلافاتٍ وردودٍ وترجيحاتٍ، نفعتني كثيراً في الاستنباط والترجيح، خروجاً عن التقليد وتسطير الجهود، ولا سيما عند أبي حيان، كما أنَّني قد أفرغتُ ما أملكُ من علمٍ وجهدٍ، واستنفدتُ ما أجدُ من وسعٍ في التأمل والنظرِ، فيما قرأتُ من نصوصٍ قرآنيةٍ وشواهد بيانية؛ فإنَّني اعتنيتُ بالناحية

التحليلية: "الصرفية واللغوية والبلاغية" غالباً، ولم أكتفِ بمجردِ التمثيل على فنٍّ بلاغيٍّ، أو مَلحَظٍ صرفيٍّ، بل تتبعتُ ظاهرةَ الدلالة الصرفية، ثم اللمسةَ البيانيةِ في القرآنِ الكريم، في الجزأين مدار بحثي هذا، مع سوقِ الدليلِ عليها، ما استطعتُ لذلك سبيلاً، ولم أكتفِ بالتعميمِ والوصفِ دونَ لفتِ النظرِ إلى تحديد الحقيقةِ المدروسة، وإقامةِ الدليل عليها، بالوقوف على مقتضيات سياق المقام، وقرائنِ الأحوالِ، ثم بالرجوع إلى الدلالات اللغويةِ لألفاظه؛ من حيثُ اللغة نفسها، أو وجودها في سياقها العام، وسيرى القارئُ المفضالُ، إنْ شاءَ اللهُ تعالى، أنَّ هذا الطابعَ هو الغالبُ على وسيلةِ الدرس في هذا البحثِ في كل شواهده، في مشتقاتٍ بيانيةٍ حصرتُها في **ستة مطالبَ**، هي: **(اسم الفاعل، واسم الْمَفْعُول، وصيغة المبالغة، واسم التفضيل، واسما المكان والزمان، واسم الآلة)**، بحسب ما اخترتُه من شواهدَ، أراها مُهمةً في توجيه مقصودِ بحثي هذا، الذي مزج بين الدلالات الصرفية واللمسات البلاغية، ولا أدَّعي أنَّني استنفدتُ جميعَ ما يبتغيه القارئُ الفطن، وما تحويهِ المشتقاتُ في الجزأين المباركين؛ بل اخترتُ نماذجَ أراها تفي بالغرض ولا تحويه كله، بَيْدَ أنَّها محاولةٌ على طريقِ البيانِ القرآني، مُحاطاً بسواحلِ الصرف واللغة والنحو وعلومها، أبتغي بها وجهَ اللهِ، تباركَ وتعالى، ولعلَّها أنْ تكونَ مقبولةً عندَهُ يومَ الدين، راجياً منه سبحانَهُ الغُفرانَ عَمَّا شذَّ بهِ القَلمُ، أو زَلَّ بهِ الفِكرُ، عن غيرِ قَصدٍ؛ فمثلي يَكثُرُ خَطَؤُهُ وزلاتُ قلَمِهِ، وحسبي بذلكَ أنَّني اجتهدتُ الصوابَ ما استطعتُ إلى ذلك سبيلاً، وهو سبحانَهُ حسبي ونعمَ الوكيل.

وآخر دعوانا كأوله: أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، والصلاةُ والسلامُ على رسوله الأمين، وعلى آلِ بيته وصحابته، ومن تبعهم إلى يوم الدين.

التمهيدُ

الاشتقاق لغةً واصطلاحاً

قبل الوقوف على تعريف الاشتقاق لغةً واصطلاحاً، لا بُدَّ أن نعلمَ أنَّ أحَقَّ العُلُومِ بالتَّعَلُّمِ، وأولاهَا بالتَّحَفُّظِ، بعدَ المعرفَةِ باللهِ ﷻ، عِلمُ البلاغة، ومعرفةُ الفصاحَة، الذي بِهِ يُعرَفُ إعجازُ كتابِ اللهِ ﷻ، ومن تجاهل علومَ البلاغةِ والبيان، وأخَلَّ بمعرفَةِ الفصاحةِ، لم يقعْ عِلْمُهُ بإعجازِ القُرآنِ الكريم مِن جِهَةِ ما خَصَّهُ اللهُ بِهِ مِن: حُسنِ التَّأليفِ، وبراعَةِ التَّركيبِ، ومَا شَحنَهُ بِهِ مِن الإيجازِ البديعِ، والاختصارِ اللطيفِ، وضَمَّنَهُ مِنَ الحلاوةِ، وجلّلهُ من رَونَقِ الطّلاوةِ، مع سهولةِ كَلِمِهِ وجزالتِها، وعذوبَتِها وسلاستِها، إلى غيرِ ذلكَ مِن محاسِنِهِ التي عَجَزَ الخلقُ عنها، وتَحَيَّرتْ عقُولُهُم فيها(يُنظر: العسكري، كتاب الصناعتين، ١٩٧١م:١)، وعلى الرغم من أنَّ العربَ اشتهروا في جاهليتهم بالفصاحة والبلاغة، إلا أنَّ مجيءَ القرآن الكريم كان الباعثَ الأولَ للبحث، بعد أنْ أدهشتهم بلاغةُ نظمه، فعزموا على البحثِ والتأليف؛ بُغيةُ التحليلِ والكشف عن مَكامِنِ الإعجاز، الأمرَ الذي جعلَ البلاغةَ تأتي في ذروةِ عُلوم العربية؛ اهتماماً بتدبُّر البيان القرآني، ولذلك أشادَ بِهِ كلُّ علماء العربية، على ما قدَّمتُ آنفاً، ومنهم الجرجانيُّ(ت٤٧١هـ)، إذ قال: «ثم إنَّك لا تَرى عِلْماً هو أرسَخُ أصلاً، وأَبْسَقُ فرعاً، وأحلى جَنىً، وأَعذبُ وِرْداً، وأكرمُ نِتاجاً، وأنْورُ سراجاً، من عِلْمِ البَيانِ، الذي لولاهُ لَم ترَ لِساناً يَحُوكُ الوشيَّ، ويصَوغ الحَلْيَّ، وَيلفِظُ الدُّرَّ، وينفُثُ السِّحرَ، ويَقْرِي الشَّهْدَ، ويُريكَ بدائعَ من الزهْر، ويُجْنيكَ الحلوَ اليانعَ من الثمرِ، والذي لولا تَحفّيه بالعلوم، وعنايته بها، وتصويرُهُ إياها، لبقيتْ كامنةً مستورةً، ولَمَا استبنْتَ لها يد الدهرِ صورةً،

ولَاستمرَّ السِّرارُ بأهلَّتها، واستولى الخَفَاءُ على جملتها، إلى فوائدَ لا يُدركُها الإحصاءُ، ومحاسنَ لا يَحْصرُها الاستقصاءُ» (الجرجاني، ٢٠٠٤م:٦٣)، وهذا الزمخشري(ت٥٣٨هـ) يرى أنَّ معرفةَ كتابِ الله وأسراره مقتصرةً على من كان ذا علم بعلوم البلاغة، وأنَّ أيَّ مفسرٍ للقرآن الكريم لا يمكنه تفسيره ومعرفة سر إعجازه إلا إذا كان: «قد برعَ في عِلمينِ مختصينِ بالقرآنِ؛ وهما: علم المعاني وعلم البيان، وتمهل في ارتيادهما آونةً، وتعبَ في التنقير عنهما أزمنةً، وبعثته على تتبع مظانهما همةٌ في معرفة لطائف حجة الله، وحرص على استيضاح معجزةِ رسول اللهﷺ، بعد أن يكون آخذاً من سائر العلوم بحظٍ، جامعاً بين أمرين: تحقيق وحفظ، كثير المطالعات، طويل المراجعات، قد رجع زماناً ورجع إليه، ورَدَّ ورُدَّ عليه، فارساً في علم الإعراب، مقدَّماً في حملةِ الكتاب، وكان مع ذلك مسترسلَ الطبيعة مُنقادها، مُشتعلَ القريحةِ وقَّادَها، يقظانَ النفسِ، درّاكاً للمحة، وإن لطف شأنُها» (الزمخشري، ١٤٢٤هـ: ٢/١)، وهو كذلك، واللهِ، فعلومُ اللغة كلّها تصبُّ في هذا الميدان، ومنها المشتقات التي كغيرها مليئةٌ بفنون البلاغة، التي تُعَدُّ ولا تُحصى، ولهذا كلِّهِ فإنَّه لا بُدَّ لنا من معرفة **المشتقات لغةً واصطلاحاً**؛ ليتسنى لنا التركيز على الشواهد المختارة في هذا البحث، وفق الإطار الذي ارتسمتُهُ لنفسي آنفاً:

فالمعروفُ عن **الاشتقاق** أنَّهُ، بمرونته الصرفية والدلالية، قد جدد ثروة اللغة العربية؛ اللفظية والمصطلحية؛ ففي العصرِ العباسيّ أسهمَ كثيرٌ من العلماء في خلقِ كمٍّ هائلٍ من الألفاظِ والكلمات، مُوزعةً بينَ أشعارِ العربِ القديمة، وبينَ ألفاظِ القرآن الكريم المعجزة، فأغنتِ الدرسَ الصرفيَّ ثم البلاغي، ومن ضمنها الاشتقاقُ الذي هو في أيسر تحديداته المألوفة، مأخوذٌ من: «اشتق الشيء، على وزن افتعل، بمعنى أخذ شقه، واشتق الكلمة من الكلمة؛ أي: أخرجها منها» (الحميري،١٤٢٠هـ: ٣٣٥١/٦)، قال الجوهريُّ(ت٣٩٣هـ): «الاشْتِقاقُ: الأخذُ في الكلام وفي الخصومة يميناً وشمالاً... واشتقاق الحرف من الحرف: أَخْذُهُ منه، ويقال: شَقَّقَ الكلامَ، إذا أخرجه أحسن مخرج، وشققتُ الحطبَ وغيرَه فتشقَّقَ» (الجوهري، ١٤٠٧هـ: ١٥٠٣/٤).

وَقد وردَ فِي حَدِيث قدسيّ بِمَعْنى: أَخذُ شَيْءٍ من شَيْءٍ؛ وَهُوَ قَوْله ﷺ، فِيمَا يرويهِ عَن ربّهِ ﷻ: «يَقُولُ اللَّهُ: أَنَا اللَّهُ وَأَنَا الرَّحْمَنُ، خَلَقْتُ الرَّحِمَ، وَاشْتَقَقْتُ لَهَا اسْمًا مِنِ اسْمِي، فَمَنْ وَصَلَهَا وَصَلْتُهُ، وَمَنْ قَطَعَهَا بَتَتُّهُ»(الحميدي، ١٩٩٦م: ١٨٦/١)، قال الخطابيُّ (ت٣٨٨هـ): «في هذا بيانُ صحةِ القول بالاشتقاق في الأسماء اللغوية؛ وذلك أنَّ قوماً أنكروا الاشتقاق، وزعموا أنَّ الأسماءَ كلَّها موضوعةٌ، وهذا يبينُ لك فسادَ قولهم» (الخطابي، ١٩٣٢م: ٨٣/٢)، وقال القرطبيُّ(ت٦٧١هـ): «وَهَذَا نَصٌّ فِي الِاشْتِقَاقِ؛ فَلَا مَعْنَى لِلْمُخَالَفَةِ وَالشِّقَاقِ، وَإِنْكَارُ الْعَرَبِ لَهُ؛ لِجَهْلِهِمْ بِاللَّهِ؛ وَبِمَا وَجَبَ لَهُ» (القرطبي، ١٩٦٤م: ١٠٤/١).

والمعنى اللغوي هذا الذي مرَّ لا يكادُ يختلفُ عَمَّا وردَ في **الاصطلاح** الصرفي ويقويه؛ فهو لا يعدو في عُرفِ أهلِهِ أنَّهُ: «أَخذُ صِيغَةٍ من أُخْرَى، مَعَ اتِّفَاقهمَا معنىً ومادةً أَصْلِيَّةً، وهيئةَ تركيبٍ لَهَا؛ ليدلَ بِالثَّانِيَةِ على معنى الْأَصْلِيَّة بِزِيَادَةٍ مفيدةٍ؛ لأجلهَا اخْتلفَا حروفاً وتركيباً؛ كـ "ضارب" من: "الضَّرْب"،

و"حَذِر" من: الحذَرِ» (السيوطي،١٩٩٨م: ٢٧٥/١)، فهو وحدَهُ كافٍ في الدلالة على أنَّ هذهِ اللغةَ مرنةٌ سهلةُ التوليد، مِطواعةٌ سهلةُ الانقيادِ؛ كونُهُ يُعدُّ من أهمّ مزايا نُمُوِّ اللغة العربية، وببركة هذه القوة نمت لُغتُنا العربية واشتهرت فأبهرت، فكانَ للسيف وللأسد أسماء كثيرة مشهورة(يُنظر: المغربي، ٢٠١٥م: ١٣)، وعلى هذا المقتضى كان لزاماً عليَّ أنْ أُسلِّطَ الضوءَ على هذا الناموس الذي يظهر أثرُهُ البلاغي في حياة لغتنا العربية المعاصرة؛ لتحقيق انتعاشها، ومجاراتها لغيرها من اللغات الحية، التي تريد القضاء عليها والحلول محلها، وأنَّا لها ذلك.

والعربُ في مبحث الاشتقاق الصرفي تفرّقُ بين ثلاثةِ أنواع: الصغير والكبير والأكبر، وجميعها مبسوطة في كتب الاختصاص(يُنظر: الجياني، ١٤٣١هـ: ٣١٥، والجرجاني، ١٤٠٣هـ: ٢٧)، وَهَذَا النَّوْع أعني: الصغير، «هُوَ أَكثر أَنْوَاع الِاشْتِقَاق وروداً؛ إذ هُوَ المُرَاد عِنْد إِطْلَاق الِاشْتِقَاق؛ وأفرَادُهُ الأصلِيةُ هِيَ: (اِسْمُ الْفَاعِلِ، وَاِسْمُ الْمَفْعُوْلِ، وَالصِّفَةُ الْمُشَبّهَةُ، وَاِسْمُ التَّفْضِيْلِ، وَاِسْمُ الزَّمَانِ والْمَكَانِ، وَاِسْمُ الْآلَةِ)» (يُنظر: الزمخشري،١٩٩٣م: ٢٧٤ والجرجاني، ١٤٠٣هـ: ٢٦، والحملاوي، د.ت:٥٦)، وما بينها من أوزان قد تدخلُ ضمناً فيها، أو تنفردُ عنها، وعليه، يصبحُ الاشتقاقُ عملية استخراجِ لفظٍ من لفظٍ آخر، أو صياغته إلى صيغةٍ أخرى، بحيث تظلُّ فروعُه المولدةُ متصلةً بأصلِه، ولهذا فإنَّ أخذَ لفظٍ من آخرَ مع تناسبٍ بينهما في معناه، وتغييرٍ في لفظه؛ من شأنهِ أنْ يولّدَ لنا زيادةً على معناه الأصلي، وبهذهِ الزيادة وُجدَ الاشتقاقُ بما نبتغيه، على الرغم من كثرة تقسيماته وتفرعاته، ولسنا هنا بصدد بسط الكلام عليها، بَيْدَ أنَّ هدفي هنا هو بيانُ الوجهة البلاغية التي انزاحتْ لهُ هذهِ الصيغُ، وفقَ ورودِها في الجزأين (٢٧ و٢٨) من القرآنِ الكريم، بحسبِ المطالب الصرفية اللَّاحقة، إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

وسنشرع، إنْ شاءَ الله، في بيان ما نحن بصدد بيانه، وتفصيله وتحليله، وفق المطالب الآتية:

المطلب الأول- اسم الفاعل:

مِمَّا لا يخفى على أحدٍ أنَّ **اسم الفاعل** هو: ما اشتُقَ من فعل لمن قام به، بمعنى الحدوث (يُنظر: الأسنوي، ٢٠١٠م:٤٠، وابن الحاجب، ١٩٨٩م:٥٢٩/٢، والجرجاني، ١٤٠٣هـ: ٢٦)، أي: هو ما دلَّ على حدثٍ وفاعلِهِ، جاريًا مجرى الفعل في الحدوث، صالحًا لأن يُستعمل ماضياً، ومستقبلًا، وحالًا؛ فهو يشاركُ الفعل في مرونةِ الدلالة على الحدث، وفي العمل تعديةً ولزوماً(يُنظر: الفارضي، ١٤٣٩هـ: ٢٩/٣)، وما يهمنا هنا هو الشواهد التطبيقية، التي تدل على مرونة التعبير الاشتقاقي، ومن تلك التطبيقات:

١- نجد اسمَ الفاعل يحملُ دلالةَ المفعول مجازاً: في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ ۝ وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ ۝﴾ [الذاريات: ٥-٦]:

فأهلُ الحجاز يجعلون "الفاعلَ" بمعنى "المفعول" في كثيرٍ من كلامهم، كقولهم: "سِرٌّ كاتمٌ"، أي: مكتومٌ، و"همٌّ ناصبٌ"، أي: منصوبٌ، و"ليلٌ نائمٌ"، ونحو ذلك، وهذا من مجاز الإسناد العقلي؛ إذ أُسند إلى الماء ما لصاحبيه؛ مبالغةً (يُنظر: القنوجي، ١٩٩٩م:٤١٩/٧)، ولهذا نلحظُ هنا أنَّ كلمةَ **(صَادِقٌ)**

جاءت في وصف الوعد، وهي من سمات العاقل، وإطلاقُها على الوعد إنَّمَا هو من المجاز العقلي الاشتقاقي، أُريد به مصدر الصدق، ولذلك أوجز الزمخشريُّ في بيان اسم الفاعل ملمحاً لخروجه إلى معنى مجازي بقوله: «ووعد صادق، كـ: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]» (الزمخشري، ١٤٢٤هـ: ٣٩٥/٤)، وهذا المثال الأخير أشهر مثال على علاقة المَفعُوليَّة: "ما بُنيَ للفاعل وأُسند إلى المفعول مجازاً" في المجاز العقلي، اتكأ عليه علماءُ البلاغة(يُنظر: الدينوري،١٩٨١م:٢٩٦، والمبرد، ١٣٨٦، ١٦٣/٣، والقزويني، ١٩٩٨م:٩٨/١، والزركشي، ١٣٩١هـ: ٢٨٥/٢)، في إيضاح هذه العلاقة والقياس عليها، وكذا في قوله تعالى: ﴿خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق:٦]، فهنا صارَ المفعولُ فاعلاً في الآيتينِ الكريمتينِ، والسَّببُ في هذا الإسناد، كونُ العرب لا تُعبّرُ عن أكثر السَّعادات بأكثر من العيشة الرَّاضية، فناسب هذا ذاك (القنوجي، ١٩٩٩م:١٩٠/٧).

لذلك قالَ ابنُ عطيةَ: «و ﴿تُوعَدُونَ﴾ يحتمل أن يكون من الإيعاد، ويحتمل أن يكون من الوعد، وأيُّها كان فالوصفُ لهُ بالصدقِ صحيحٌ» (ابن عطية، ١٤١٣هـ: ١٧٢/٥)؛ وَلَيْسَ فِي إِحْدَاهمَا إهمالُ مَعْنَى الْأُخْرَى، وَإِنْ كَانَ فِي إِحْدَاهمَا زِيَادَةٌ في المَعْنَى عَلَى الصيغة الْأُخْرَى، مِنْ جِهَةِ لفظِه ومفهومه، فَأَمَّا مِنْ جِهَةِ مَفْهُومِه بِهِمَا؛ فإنَّهما مُتَّفِقَتَانِ؛ لأنَّ مَنْ أَخْبَرَ عَنْ شَخْصٍ فكأنَّه أوعَدَ غَيْرَهُ اللِّقَاءَ بِمَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ، فَمَعْلُومٌ أَنَّ ذَلِكَ الْمَوْعُودَ أوعد صَاحِبَهُ بلِقَائِهِ في ذَلِكَ الْمَكَانِ، مِثْلُه الَّذِي أوعَدَهُ مِنْ ذَلِكَ صَاحِبُهُ؛ إِذَا كَانَ أوعَدَهُ مَا وَعَدَهُ إِيَّاهُ؛ مِنْ ذَلِكَ عَنِ اتِّفَاقٍ بينهما عَلَيْهِ؛ كون ذلك الإيعَاد هو ما كَانَ بَيْنَ اثْنَيْنِ لِأجل الِالْتِقَاءِ أَوِ الِاجْتِمَاعِ بينهما، فَصار كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُوَاعِداً لصَاحِبَهُ ذَلِكَ، فتعين المراد منه (ينظر: الطبري، ٢٠٠٠م:٦٦٤/١)، والأرجحُ في اللغة أنَّ **الأولَ** في الشرِّ والنهيّ عنه، **والثاني** في الخيرِ والأمرِ بإتيانه؛ لكثرةِ استعمالهما في ذلك؛ يقال: وعدتُهُ خيراً وأوعدتُهُ شراً، ولا تجوزُ: أوعدتُه، إلا في الشر، وإذا وعَدَ وفَّى، وإذا أوعدَ عَفَا (يُنظر: المبرد، ١٣٨٦هـ: ٩٥/١، والنحاس، ٢٠٠٦م:١٦١/٤، والصحاري، ١٩٩٩م:٥٥٢/٤).

ثم قال ابنُ عطيةَ: «﴿صَادِقٌ﴾ هنا موضوعٌ بدلَ "صِدْقٍ"، ووضعَ الاسمَ مَوضعَ المصدرِ، و﴿ٱلدِّينَ﴾: الجزاء، وقال مجاهد: الحساب، والأظهر في الآية: أنَّها للكفارِ، وأنَّها: وعيدٌ محضٌ؛ بيوم القيامة» (ابن عطية، ١٤١٣هـ: ١٧٢/٥)، والمعاني متقاربة؛ لأنَّ الدينَ هو الجزاء، والمعنيان واحد، ولهَذَا قيل ليَوْم الْقِيَامَة: "يوم الحساب، ويوم الجزاء، ويوم الدين"، وتعدد المسميات دليل عظمة المسمى(ينظر: النحاس، ٢٠٠٦م: ٦٣/١)، والذي يهمنا هنا هو "الإسناد المجازي" الذي اقتضاه "اسمُ الفاعل" في الموضعين؛ فإنَّ وضع الاسم موضع المصدر، هو ما ذكره أبو حيان في قوله: «وَالْجُمْلَةُ الْمُقْسَمُ عَلَيْهَا، وَهِيَ جَوَابُ الْقَسَمِ، هِيَ ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ﴾، وَ ﴿مَا﴾ مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى: "الَّذِي"، وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ، أَيْ: تُوعَدُونَهُ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ "مَصْدَرِيَّةً"، أَيْ: إِنَّهُ وَعْدُكُمْ؛ أَوْ: وَعِيدُكُمْ، إِذْ يَحْتَمِلُ ﴿تُوعَدُونَ﴾: الْأَمْرَيْنِ؛ أَنْ يَكُونَ مُضَارِعَ: "وَعَدَ"، وَمُضَارِعَ: "أَوْعَدَ"، وَيُنَاسِبُ أَنْ يَكُونَ مُضَارِعَ "أَوْعَدَ"؛ لِقَوْلِهِ: ﴿فَذَكِّرْ بِٱلْقُرْءَانِ

مَن يَخَافُ وَعِيدِ﴾[ق: ٤٥]، وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ التَّخْوِيفُ وَالتَّهْوِيلُ» (أبو حيان الأندلسي، ٢٠٠١م: ٥٤٨/٩)، وهو بهذا يُعيدنا إلى ما قدمناه من ذكرٍ بعد قولِ ابن عطية السابق.

ثم بيَّنَ رأيَهُ في الإسناد المجازي الذي ذكره من سبق ذكر قولهما: «وَمَعْنَى صِدْقِهِ: تَحَقُّقُ وُقُوعِهِ» (أبو حيان الأندلسي، ٢٠٠١م: ٥٤٩/٩)، وهذا من مرونة اسم الفاعل؛ كون مقصده هنا هو ذكره ماضياً، مع أنَّ وقتَ وقوعه مستقبلاً؛ حملاً على استعمال الفعل الماضي موضع المستقبل في المجاز المرسل؛ وهو من تداخلِ فنون البلاغة ومرونتها في إيصال المعنى على مراد الله تبارك وتعالى؛ كون هذا الفنّ لم يستعمل إلا في المجاز اللغوي المرسل دون المجاز الإسنادي، على قياس قوله تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[النحل:١]؛ وذلك لاتفاقِ علماء البَيَان على أنَّه من باب التعبير بالماضي عن المضارع؛ لتحقق وقوعه، فكأنَّه قد أتى ووقع فأُخبر عنه؛ لكونه قد سبق في القضاء المبرم حكمه(يُنظر: الثعالبي، ١٣٩٢هـ: ٣٣٠، والجزري، ١٩٥٦م:١٠٤، والزركشي، ١٣٩١هـ: ٣٦٦)؛ وإنَّما قال كذلك؛ لأنَّ الشَّيءَ كائنٌ وإن لم يكن بعدُ، وهو عند الله ﷻ قد كانَ ووقعَ، فعلمُهُ به سابقٌ، وقضاؤهُ به نافذٌ، فهو لا محالةَ كائنٌ، والعربُ تقول مثل ذا وإن لَمْ تعرفِ العواقبَ(يُنظر: ابن فارس، ١٩٧٧م: ٣٦٤، والثعالبي، ١٣٩٢هـ: ٣٥٦)، واستلزمَ ذلك للقطع بتحققِ وقوعِه (يُنظر: السكاكي، ٢٠٠٠م: ٣٥٤، والأنصاري، ١٩٧٩م: ٣٤٨).

ثم أكملَ أبو حيان تفصيل ذلك قائلاً: «وَالْمُتَّصِفُ بِـ: "الصِّدْقِ" حَقِيقَةً؛ هُوَ الْمُخْبِرُ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ذَٰلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ﴾[هود: ٦٥]، أَيْ: مَصْدُوقٍ فِيهِ، وَقِيلَ: "لَصادِقٌ"، وَوَضَعَ "اسْمَ الْفَاعِلِ" مَوْضِعَ "الْمَصْدَرِ"، وَلَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا التَّقْدِيرِ، وَقَالَ مُجَاهِد: "الْأَظْهَرُ أَنَّ الْآيَةَ فِي الْكُفَّارِ، وَأَنَّهُ وَعِيدٌ مَحْضٌ"، ﴿وَإِنَّ الدِّينَ﴾، أَيِ: الْجَزَاءَ، ﴿لَوَاقِعٌ﴾، أَيْ: صَادِرٌ حَقِيقَةً عَلَى الْمُكَلَّفِينَ مِنَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ» (أبو حيان الأندلسي، ٢٠٠١م:٥٤٩/٩)، ففي أول كلامه؛ أعني قولَه: «وَالْمُتَّصِفُ بِالصِّدْقِ، حَقِيقَةً، هُوَ الْمُخْبِرُ»، يوافق مَنْ قبلَهُ في أنَّه يُفيد الإسناد المجازي، ثم استبعد تقديرَ وضع اسم الفاعل موضع المصدر، مع أنَّ ذلك مُسَلَّمٌ به أنَّه من باب **(التَّعلقُ الاشتقاقي)**؛ «كون الاشتقاق هو: نزع لفظٍ من آخر، بشرط مناسبتهما معنًى وتركيباً، ومغايرتهما في الصورة».(الجرجاني،١٤٠٣هـ: ٣١)؛ كون بعض الصيغ تقوم مقام بعضها الآخر؛ لفوائدَ تُفهم من سياق الآية وقرائن الأحوال، من ذلك ما ورد في قوله–تعالى–: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ﴾ [البقرة:٢١٦]، ففي لفظ المصدر: "كُرْهٌ"، نوع اشتقاق، وفي التعبير بالمصدر وهو "كُرْهٌ" مبالغة، ويحتمل أن يكون بمعنى المكروه، كما في قولهم: "الدَّراهم ضربُ الأمير" (ينظر: القنوجي، ١٩٩٩م: ٣٠١/١)، فوضعُ المصدر موضع الوصف بيانٌ لأثر القتال وشدَّة وطأته على النفوس، وكأنَّه الكُرْهُ بعينه؛ مبالغةً لفرط كراهتهم له(يُنظر: الزمخشري، ١٤٢٤هـ: ٢٥٤/١، والرازي،٢٠٠٠م:٢٤/٦)، كقوله تعالى: ﴿وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [يوسف:١٨]، فوصفُ الدَّم بالمصدر: "كَذِب" مبالغة، كما هو المعروف في وصف اسم العين باسم المعنى، فكأنَّه نفسه صار كذباً(ينظر: القنوجي، ١٩٩٩م: ٣٩٤/٣)، ولو كان على ظاهره لأشكل؛ لأنَّ الكذب من صفات الأقوال لا الأجسام (يُنظر: الشريف المرتضى، ١٩٦٧م:١٠٥/١، والزركشي،

١٣٩١هـ: ٢٨٨/٢، والسيوطي،٢٠٠٧م:٣٦٥)؛ وهذا الاشتقاقُ على ما فيه من إسنادٍ مجازي عقلي فقد اشترك مع علاقات المجاز المرسل في لفظ واحدٍ(يُنظر: السيوطي،٢٠٠٧م:٣٦٥، ولاشين، ١٩٨٥م:١٥٠)؛ وهذا كله، على ما فيه من إطناب، يعودُ إلى مرونة التعبير بالمشتقات، وشجاعة اللغة العربية، واشتراك الفنون البلاغية مع بعضها البعض، بوصفٍ أبهر العقول، وحير أرباب البلاغة.

٢- **نجد الفاعل بمعنى المفعول مجازاً في وصف الجان والنار: في قوله تعالى:** ﴿وَخَلَقَ ٱلۡجَآنَّ مِن **مَّارِجٖ** مِّن نَّارٖ ﴾ [الرحمن: ١٥]:

فالآيةُ الكريمةُ تَصِفُ الجنَّ بأنَّهم خُلِقوا من نارٍ؛ بذكرِ اسمٍ من أسمائها "**مَّارِجٖ**"، كونه على صيغة "فاعل" بمعنى: "مفعول"، مثل الشاهد الذي قبله؛ إذ "المارج": «هو المختلط بعناصر أخرى من النار» (السجستاني، ١٩٩٥م:٤٢٥)، قالَ الزمخشريُّ: «والْجَانّ: أبو الجِنّ، وقيل: هو إبليس، **والمارج:** اللهب الصافي؛ الذي لا دخان فيه، وقيل: المختلط بسواد النار، من: مرج الشيء إذا اضطرب واختلط، فإنْ قلتَ: فما معنى قوله: ﴿مِنۡ نارٍ﴾؟ قلتُ: هو بيان لـ**مَارِجٖ**، كأنَّه قيل: من صاف من نار، أو مختلط من نار، أو أراد من نار مخصوصة، كقوله تعالى: ﴿فَأَنذَرۡتُكُمۡ ناراً تَلَظَّى﴾» (الزمخشري، ١٤٢٤هـ: ٤٤٥/٤)، فلم يولِّ اسم الفاعل اهتماماً سوى معناه، مرجحاً أنَّ معناه: اللهب الصافي من النار، وقالَ ابنُ عطيةَ: «و"الْجَانُّ": اسم جنس، كالجِنَّةِ، **و"المارج"**: اللهب المضطرب من النار، قالَ ابنُ عباسٍ رضي الله عنهما: وهو أحسن النار المختلط من ألوان شتى» (ابن عطية، ١٤١٣هـ: ٢٢٦/٥)، وقال أبو حيان: «و"الْجَانُّ": هو أبو الجن، وهو إبليس... **و"المارج"**: ما اختلط من أصفر وأحمر وأخضر، أو اللهب، أو الخالص، أو الحمرة في طرف النار، أو المختلط بسواد، أو المضطرب بلا دخان، أقوال» (ابو حيان الأندلسي، ٢٠٠١م: ١٨٩/٨).

وهذه الأقوال دليلُ مرونةِ لفظ اسم الفاعل من المشتقات؛ إذ اللغةُ في لفظة "مَرَجَ" تحتملها جميعاً، وإلا لَمَا ذكروها كلَّها، وإنْ كان بعضُها راجحاً، وبعضُها مرجوحاً، بحسب نظرة المفسر لها، وفقاً لمذهبه اللغوي والعقدي، قال القرطبيُّ (ت٦٧١هـ): «وَ"الْمَارِجُ" فِي اللُّغَةِ: الْمُرْسَلُ أَوِ الْمُخْتَلَطُ، وَهُوَ فَاعِلٌ بِمَعْنَى: مَفْعُولٍ، كقوله: ﴿مَّآءٖ دَافِقٖ﴾[الطارق: ٦]، و﴿عِيشَةٖ رَّاضِيَةٖ ﴾[الحاقة: ٢١]؛ وَالْمَعْنَى: ذُو مَرْجٍ» (القرطبي،١٩٦٤م: ١٦١/١٧)، على ما تقدم بيانُها جميعاً.

٣- **نجد اسمَ الفاعل يُفيدُ المستقبلَ مجازاً: في قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٖ ﴾**[الرحمن:٢٦]:

فهنا أوجز الزمخشريُّ القولَ في عَودِ الضمير على مُتقدِّمٍ بقوله: « **"عَلَيۡهَا"**: على الأرض» (الزمخشري، ١٤٢٤هـ: ٤٤٦/٤)، دون التطرق إلى اسم الفاعل ﴿فَانٖ﴾، وأطنبَ ابنُ عطية في بيان سبب تغليب اسم الفاعل المذكر دون غيره بقوله: «الضمير في قوله: ﴿كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا﴾ للأرض، وكنى عنها، ولم يتقدَّم لها ذكرٌ؛ لوضوح المعنى، كما قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ ﴾[ص: ٣٢]، إلى غير ذلك من الشواهد، والإشارة بالفناء إلى جميع الموجودات على الأرض؛ من حيوان وغيره، فغلَّب عبارةَ من يعقل، فلذلك قال: ﴿مَنۡ﴾» (ابن عطية، ١٤١٣هـ: ٢٢٩/٥)، وهذا ما نحن بصدده، وأبو حيان قال: «وَعَبَّرَ بِـ "مَنْ" فِي قَوْلِهِ: ﴿كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا﴾ تَغْلِيبًا لِمَنْ يَعْقِلُ، وَالضَّمِيرُ فِي ﴿عَلَيۡهَا﴾ قَلِيلٌ عَائِدٌ عَلَى الْأَرْضِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَٱلۡأَرۡضَ وَضَعَهَا لِلۡأَنَامِ١٠﴾، فَعَادَ الضَّمِيرُ عَلَيْهَا، وَإِنْ كَانَ بعد لَفْظِهَا، **وَالْفَنَاءُ** عِبَارَةٌ عَنْ إِعْدَامِ جَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ مِنْ حَيَوَانٍ وَغَيْرِهِ» (أبو حيان الأندلسي،٢٠٠١م:٦٢/١٠)، وفن "وضعُ

الضمير موضع الاسم الظاهر" مشهورٌ في كتب البلاغيين، وإن بَعُدَ ذكرُهُ، فإنَّ المضمر يقع محل الاسم الظاهر وكأنَّه مُبهمٌ يفسِّره ما بعده؛ «ليتمكَّن في ذهن السامع ما يعقبه؛ فإنَّ السَّامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي منتظراً لعُقبَى الكلام كيف تكون، فيتمكَّن المسموعُ بعده في ذهنه فضلَ تمكُّنٍ، وهو السِّرُّ في التزام تقديم ضمير الشَّأن أو القصَّة» (القزويني، ١٩٩٨م:١/١٥٤)، فُيقدَّرُ المضمرُ بحسب السياق وقرائن الأحوال، كأنْ يكون للتعظيم والإجلال، أو للاشتهار وظهور المعنى، أو لعدم اللبس ونحو ذلك (يُنظر: السكاكي، ٢٠٠٠م: ٢٩٤، وابن الأثير، ١٤٠٣هـ: ٢/٢١٣)، وكذلك تغليب العاقل على غيره، كون تغليب من يعقل على من لا يعقل أولى؛ لأنَّ جعل النَّفيس أصلاً والخسيس تبعاً هو المقدَّم في الخطاب(يُنظر: القنوجي، ١٩٩٩م: ٣/٢٥٩، ٤/٦٠٦)، وهذا ما يعزز الخطاب بالتذكير تغليباً في اسم الفاعل في سياقٍ واحدٍ وإن لم يُطنبُ فيه المفسرون مدار بحثي هذا؛ بسبب شهرته، فاكتفوا بما أوجزوه؛ وهو كافٍ لمن له باعٌ في هذا الشأن.

والذي يهمنا هنا أنَّ اسمَ الفاعلِ: **فَانٍ**، من "فني" الثلاثيّ، نقيض البقاء، ووزنه "فاعٍ"، وفيه إعلال بالحذف؛ بسبب التقاء الساكنين؛ سكون الياء والتنوين(يُنظر: الفراهيدي،٢٠٠٥م: ٨/٣٧٦، والنحاس،٢٠٠٦م:٤/٢٠٧، وصافي، ١٩٩٥م:١٤/٩٤)، وقد حمل دلالة المستقبل، أي: "كُلّ إنسانٍ سيُفنى"، وإنْ كان اللفظ على المضي؛ فإنَّه صائرٌ إلى الفناء، فهذا من استعمال اسم الفاعل لزمان الاستقبال بالقرينة؛ مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾[الزمر: ٣٠]، والمعنى بذلك التوجيه: أنَّ مصيرَ جميع الموجودات على هذه الأرض صائرون إلى فناءٍ، وهو تذكيرٌ بالموت؛ وما بعده من الجزاء(يُنظر: ابن عاشور، ١٩٨٤م: ٤/٥٤٠).

المطلب الثاني- اسْم الْمَفْعُول:

موضوعُ هذا المطلب هو بيان العدول الصرفي لاسم المفعول بلاغياً؛ إذ المعروف عنه أنَّهُ اللفظُ الذي اشتُقَ من فعلٍ، أو من المصدر المبني للمجهول، لِمَن وَقع عَلَيْهِ الْفِعْلُ، ويأتي على أوزانٍ عدةٍ؛ بحسب صيغه الفعلية التي انحدر منها، ومن أبرز تجلياته: "المفعول والمنفعل والمفعَل"، ونحو ذلك، كـ"مضروب ومكرم" (يُنظر: الجرجاني، ١٩٨٧م:٥٩، والزمخشري، ١٩٩٣م:٥٨)، وهذا هو الأساس، لكن مع تطور ألفاظ اللغة العربية، أخذ بالاتساع والخروج عن الأصل؛ إذ عدلت صيغة "اسم المفعول" إلى أوزانٍ أُخرى، فأصبحت تحمل معنى المفعولية، ومن ذلك "صيغ المبالغة"، و"مصادر الأفعال" بأوزانها المختلفة، و"الصفة المشبهة باسم الفاعل"، مما أغنى صيغة "اسم المفعول"، وزاد ثراءها اللغوي، وفتح المجال للبحث عن فنونها البلاغية في القرآن الكريم خصوصاً، وفي كلام العرب ونصوصهم الشعرية عموماً، مما سمح لنا بالوقوف عند دلالة اسم المفعول، والمعاني البلاغية المكثفة التي تولدها أبنيتُه الجديدة التي خرج إليها، على ما سنراهُ في الشواهد الآتية:

١- **دلالة اسم المفعول (مُثْقَلُونَ) على الاستعارة:** في قوله تعالى: ﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ أَجْرًا فَهُم مِّن **مَّغْرَمٍ مُّثْقَلُونَ**﴾ [الطور: ٤٠، والقلم:٤٦]:

وُصِفتِ الآيةُ الكريمةُ كيف كان الكفار يُعرضونَ عن رسول الله ﷺ، كما لو أنَّهُ كان يسألُهُم أجراً ثقيلاً؛ وهذا ما دفع الزمخشريُّ للقول: «المغرم: أن يلتزم الإنسانُ ما ليس عليه، أي: لزمهم مغرم ثقيل فدحهم «الفَدْحُ: إثْقَالُ الأمْرِ والحِمْلِ، يقال: نَزَلَ بهم فَادِحٌ من الأمْرِ: أي "مُثْقِلٌ» (الفراهيدي،٢٠٠٥م:١٨٦/٣ مادة فدح)، فزهدهم ذلك في اتباعك» (الزمخشري، ١٤٢٤هـ: ٤١٤/٤)، وقال أيضاً: «المغرم: الغرامة، أي: لم تطلب منهم على الهداية والتعليم أجراً، فيثقل عليهم حمل الغرامات في أموالهم، فيثبطهم ذلك عن الإيمان» (الزمخشري، ١٤٢٤هـ: ٥٩٦/٤)، وكذلك قالَ ابنُ عطيةَ: «وأصل المغرم: الدَّينُ، ومنه: تعوَّذَ رسولُ الله ﷺ من: المغرم والمأثم، ولكنْ كثرَ استعمالُ المغرم فيما يؤديه الإنسان؛ مما لا يلزمه بحقٍّ، وفي اللفظ معنى اللزوم، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾[الفرقان: ٦٥]؛ أي: مكروها لازماً» (ابن عطية، ١٤١٣هـ: ٧٣/٣)، وقال أيضاً: «هذه ﴿أَمْ﴾ التي تتضمن الإضراب عن الكلام الأول، لا على جهة الرفض له؛ لكن على جهة الترك والإقبال على سواه، وهذا التوقيف لمحمد ﷺ، والمراد به توبيخ الكفار؛ لأنَّه لو سألهم أجراً فأثقلهم؛ غرم ذلك؛ لكان لهم بعض العذر في إعراضهم وقرارهم» (ابن عطية، ١٤١٣هـ: ٣٥٤/٥).

فيما قال أبو حيان: «الْمَغْرَمُ: إِلْزَامُ مَا لَا يَلْزَمُ، وَقِيلَ: الْمَغْرَمُ: الْغُرْمُ وَالْخُسْرُ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ قُتَيْبَةَ، وَقَرِيبٌ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ، وَقَالَ ابنُ فَارِسٍ(ابن فارس، ١٩٨٦م:٦٩٤): الْمَغْرَمُ: مَا لَزِمَ أَصْحَابَهُ، وَالْغَرَامُ: اللَّازِمُ، وَمِنْهُ الْغَرِيمُ؛ لِلُزُومِهِ وَإِلْحَاحِهِ» (أبو حيان الأندلسي،٢٠٠١م:٤٩٢/٥)، وقال أيضاً: ﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ أَجْرًا﴾: عَلَى الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَتَوْحِيدِهِ، وَاتِّبَاعِ شَرْعِهِ، فَهُمْ مِنْ ذَلِكَ الْمَغْرَمِ الثَّقِيلِ اللازم مُثْقَلُونَ، فَاقْتَضَى زُهْدَهُمْ فِي اتِّبَاعِكَ» (أبو حيان الأندلسي،٢٠٠١م:٥٧٦/٩) .

ويبدو لي أنَّهم لم يُطنبوا في معنى: "الغرم" و"الإثقال" من جهة أنَّ "المغرم" هو ما يفرض على أحد من عوض يدفعه، و"المثقل": أصله المحمل بشيء ثقيل، وهو هنا مستعارٌ لمن يطالب بما يعسر عليه أداؤه، شبه طلبه لأداء ما يعسر عليه بحمل الشيء الثقيل على من لا يسهل عليه حمله، على أنَّهم مثقلون من أجل مغرم حمل عليهم، بمعنى: «أنَّه ﷺ ما كلَّفهم بشيءٍ يعطونه إيَّاه، فيكون ذلك سبباً لإعراضهم عنه؛ تخلصاً من أداء ما يطلب منهم، فانتفى عذر إعراضهم عن دعوته ﷺ» (ابن عاشور، ١٩٨٤م: ٧٥/٢٧).

٢- **ونجدُ اسمَ المفعول ورد على صيغة (مُفَعَّل)؛ لغرض المبالغة:** في قوله تعالى:

﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ **مُّخَلَّدُونَ**﴾ [الواقعة: ١٧]:

فهنا لفظ: ﴿**مُّخَلَّدُونَ**﴾، جمع **(مُّخَلَّد)**، وهو "اسمُ مفعولٍ" من الرباعيّ (خَلَّدَ)، ووزنه "مُفَعَّل" (يُنظر: المطرزي، ١٩٧٩م:١٥٠)، وزيادة المبنى تدل على زيادة المعنى في أغلب مفرداتها(يُنظر: ابن جني،١٩٥٤م:٣٨٢)، قالَ الزمخشريُّ: «وُصِفوا بحسن العشرة، وتهذيب الأخلاق والآداب، ﴿**مُّخَلَّدُونَ**﴾:

مبقون أبداً، على شكل الولدان، وحدِّ الوَصافة، لا يتحوّلون عنه، وقيل: مقرّطون، والخلدة: القرط» (الزمخشري، ١٤٢٤هـ: ٤٥٩/٤)، في حين قالَ ابنُ عطيةَ: «ووصفهم بالخلد، وإن كان جميع ما في الجنة كذلك؛ إشارة إلى أنَّهم في حال الولدان مُخَلَّدُونَ لا تكبر بهم سنٌ، وقال مجاهد: لا يموتون، قال الفراء: ﴿**مُّخَلَّدُونَ**﴾ معناه: مقرطون بالخلدات(يُنظر: الفراء،١٩٨٠م:١٢٣/٣)، وهي ضرب من الأقراط، والأول أصوب؛ لأنَّ العربَ تقول للذي كبر ولم يشب: إنَّهُ لمخلدٌ» (ابن عطية، ١٤١٣هـ: ٢٤١/٥)، وبه قال أبو حيان (يُنظر: أبو حيان الأندلسي، ٢٠٠١م: ٢٠٥/٨)، وهذا التغيير في توضيح المعاني مآله إلى مرونة التعبير بالمشتقات؛ كون "اسم الفاعل" دلالته تفيد الحدوث والاستمرار، وهذا التوسع مآله للفظة المذكورة نفسها؛ إذ معنى جذر (خلد): باقٍ ومقرط، وهي تُطلق على كلِّ شيءٍ له لونان؛ فضلاً عمَّا في الصيغة من المبالغة الواضحة؛ إذ «وُصِفُ الْوِلْدَانِ بِالْمُخَلَّدِينَ، أَيْ: دَائِمَيْنِ عَلَى الطَّوَافِ عَلَيْهِمْ، وَمُنَاوَلَتِهِمْ، لَا يَنْقَطِعُونَ عَنْ ذَلِكَ... وَقَدْ فُسِّرَ ﴿**مُّخَلَّدُونَ**﴾ بِأَنَّهُمْ **مُّخَلَّدُونَ** فِي صِفَةِ الْوِلْدَانِ؛ أَيْ: بِالشَّبَابِ وَالْغَضَاضَةِ، أَيْ: لَيْسُوا كَوِلْدَانِ الدُّنْيَا، يَصِيرُونَ قَرِيبًا فِتْيَانًا، فَكُهُولًا، فَشُيُوخًا... وبِأَنَّهُمْ مُقَرَّطُونَ بِالْأَقْرَاطِ؛ وَالْقُرْطُ يُسَمَّى: خُلْدًا وَخَلَدًا، وَجَمْعُهُ: خِلَدَةٌ كَقِرْدَةٍ، وَهِيَ لُغَةٌ حِمْيَرِيَّةٌ؛ اسْتَعْمَلَهَا الْعَرَبُ كُلُّهُمْ (ينظر: ابن فارس، ١٩٧٩م: ٢٠٨/٢)، وَكَانُوا يُحْسِنُونَ غِلْمَانَهُمْ بِالْأَقْرَاطِ فِي الْآذَانِ» (ابن عاشور، ١٩٨٤م: ٢٩٣/٢٧).

٣- **كذلك نرى اسم المفعول يأتي لغرض المبالغة:** في قوله تعالى:﴿أُوْلَٰٓئِكَ **ٱلْمُقَرَّبُونَ**﴾[الواقعة:١١]:

فإنَّ الآية الكريمة هنا تصفُ بعضَ أهل الجنة بأنَّهم مقرَّبون من الله، تعالى، في جناته، وهنا نلحظ اسمَ المفعول ﴿**ٱلْمُقَرَّبُونَ**﴾ وردَ على صيغة التضعيف؛ فدلَّ على المبالغة في القرب؛ بمعنى شديد القرب من الله، تعالى، بما يدلُّ على عِظَم مكانته، وهذا ما وجَّهه الزمخشريُّ بقوله: « ﴿**ٱلْمُقَرَّبُونَ**﴾ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ، الذين قربت درجاتهم في الجنة من العرش، وأعليت مراتبهم» (الزمخشري، ١٤٢٤هـ: ٤٥٨/٤)، وقالَ ابنُ عطيةَ: « ﴿**ٱلْمُقَرَّبُونَ**﴾ معناه: من الله في جنة عدن... عبارة عن أعلى منازل البشر في الآخرة» (ابن عطية، ١٤١٣هـ: ٢٤٠/٥)، وقال أبو حيان: «إشارة إلى السابقين المقربين الذين علت منازلهم، وقربت درجاتهم في الجنة من العرش» (أبو حيان الأندلسي، ٢٠٠١م:٢٠٥/٨)، وكلُّ ذلك فيه مبالغة في وصفهم وقربهم من ربِّهم؛ إذ صيغة "الْمُقَرَّب" أَبْلَغُ من صيغة "الْقَرِيب"؛ «لِدَلَالَةِ صِيغَتِهِ عَلَى الْإِصْطِفَاءِ وَالاجْتِبَاءِ، وَذَلِكَ قُرْبُ تشريفٍ؛ فَإِنَّ الْمُطِيعَ بمجاهدته فِي الطَّاعَةِ، يَكُونُ كَالْمُتَقَرِّبِ إِلَى اللَّهِ، أَيْ: طَالِبِ الْقُرْبِ مِنْهُ، فَإِذَا بَلَغَ مَرْتَبَةً عَالِيَةً مِنْ ذَلِكَ؛ قَرَّبَهُ اللَّهُ، أَيْ: عَامَلَهُ مُعَامَلَةَ الْمُقَرَّبِ الْمَحْبُوبِ... وَلَمْ يَذْكُرْ مُتَعَلِّقَ ﴿**ٱلْمُقَرَّبُونَ**﴾؛ لِظُهُورِ أَنَّهُ مُقَرَّبٌ مِنَ اللَّهِ، أَيْ: مِنْ عِنَايَتِهِ وَتَفْضِيلِهِ، وَكَذَلِكَ لَمْ يُذْكَرْ زَمَانُ التَّقْرِيبِ، وَلَا مَكَانُهُ؛ لِقَصْدِ تَعْمِيمِ الْأَزْمَانِ وَالْبِقَاعِ الِاعْتِبَارِيَّةِ، فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ» (ابن عاشور، ١٩٨٤م: ٢٨٨/٢٧)، هذا فضلاً عن استعمالِ اسمِ الإشَارَةِ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ في سياق اسم المفعول؛ تعظيماً لهم ومبالغةً لوصفهم؛ كونهم أَحْرِيَاءَ بكل ما يُخْبِرُ به عَنْهُم مِنْ أَجْلِ وصفهم الْوَارِدِ

قَبْلَ اسْمِ الْإِشَارَةِ الذي مرَّ ذكره، وَهُوَ أَنَّهم السَّابِقُونَ الكاملونَ المقربونَ المستحقونَ(يُنظر: ابن عاشور، ١٩٨٤م: ٢٨٨/٢٧).

المطلب الثالث–صيغة المبالغة:

صيغَ المبالغة ما هي إلا صفة عدلت عن الصفة الجارية على صاحبها؛ بهدف التكثير والمبالغة، لذلك قال الرمانيُّ(ت٣٨٤هـ): «هي الدلالة على كبر المعنى على جهة التغيير عن أصل اللغة لتلك الإبانة، والمبالغة على وجوه منها المبالغة في الصفة المعدولة عن الجارية بمعنى المبالغة، وذلك على أبنية كثيرة منها: فعلان، ومنها فعال، وفعول، ومفعل، ومفعال» (الرماني، ١٣٨٧هـ: ١٠٤)، أما عند ابنِ فارس (ت٣٩٥هـ)، فصيغة المبالغة تعني: الدلالة على الكثرة، إذ عقد باباً بعنوان: باب البناء الدال على الكثرة (يُنظر: ابن فارس، ١٩٧٧م:٢٢٤)، ويرى ابنُ مالك (ت٦٧٢هـ) أنَّ صيغة المبالغة هي: بناءٌ يُصاغُ للدلالة على الكثرة عن اسم الفاعل(يُنظر: ابن عقيل، ٢٠٠٤م:١١١/٢)، أما السيوطيُّ(ت٩١١هـ) فقرر: أنَّ صيغة المبالغة بناءٌ، أو أبنيةٌ محولةٌ عن اسم الفاعل بقصد المبالغة(يُنظر: السيوطي، د.ت:٩٦/٢)، وذكرَ الأشمونيُّ (ت٩٢٩هـ): أنَّ كثيراً ما يُحوَّلُ اسم الفاعل إلى أمثلة، أو أبنية؛ لقصد المبالغة والتكثير(يُنظر: الأشموني، ١٩٩٨م:٥٥٦/١)، نستخلص مما تقدَّم أنَّ وجهات نظر العلماء في مفهوم صيغة المبالغة الاصطلاحي تكاد تكون متقاربة، وإن اختلفت بعض الشيء في صياغتها التعبيرية من تقديم كلمة أو تأخيرها أو إضافة كلمة إلى بعضها، فهي تشبه اسم الفاعل في الدلالة، غير أنّها تزيد عنه في القوّة أو التكرار؛ لكثرة اتصاف الفاعل بالفعل أو الصفة، ومن أبرز أنواعها التي تهمنا هنا:

١- **صيغة المبالغة (فَعَّال) تحمل دلالة تطاول الكفار على رسول الله ﷺ**، في قوله تعالى: ﴿أَءُلۡقِيَ ٱلذِّكۡرُ عَلَيۡهِ مِنۢ بَيۡنِنَا بَلۡ هُوَ **كَذَّابٌ أَشِرٞ** ٢٥ سَيَعۡلَمُونَ غَدٗا مَّنِ **ٱلۡكَذَّابُ ٱلۡأَشِرُ**﴾[القمر: ٢٥-٢٦]:

فهنا اتهم الكفارُ رسولَ الله ﷺ بالكذب؛ بُهتاناً وعُدواناً، بصيغة المبالغة "فَعَّالٌ" مِنْ "فَاعِلٍ"؛ مُبَالَغَةً (يُنظر: الرازي، ٢٠٠٠م: ٣٠٧/٢٩)، قالَ الزمخشريُّ: «﴿**أَشِرٌ**﴾: بطر متكبر، حمله بطره وشطارته وطلبه التعظم علينا على ادعاء ذلك، ﴿سَيَعۡلَمُونَ غَدٗا﴾ عند نزول العذاب بهم، أو يوم القيامة، ﴿مَّنِ **ٱلۡكَذَّابُ ٱلۡأَشِرُ**﴾؟ أصالحٌ عليه السلام، أم مَنْ كذَّبَهُ؟... وهو الأبلغ في الشرارة» (الزمخشري، ١٤٢٤هـ: ٤٣٧/٤)، وتوسع في بيان الكذب في غير هذا الموضع قائلاً: «وقد يكون ﴿**ٱلۡكَذَّابُ**﴾ بمعنى: الواحد البليغ في الكذب، يقال: رجلٌ كذَّابٌ، كقولك: حَسَّان، وبخَّال، فيُجعل صفةً لمصدرِ: كذَّبوا، أي: تكذيباً كذَّاباً مفرطاً كذبُهُ» (الزمخشري، ١٤٢٤هـ: ٦٩٠/٤)، وقالَ ابنُ عطية: «أي: ليس الأمر كما يزعم، و ﴿**ٱلۡأَشِرُ**﴾: البطر والمرح، فكأنَّهم رموه بأنَّه ﴿**أَشِرٌ**﴾، فأراد العلوَّ عليهم، وأن يقتادهم ويتملك طاعتهم، فقال الله تعالى لصالح عليه السلام: ﴿سَيَعۡلَمُونَ غَداً مَّنِ ٱلۡكَذَّابُ ٱلۡأَشِرُ﴾» (ابن عطية، ١٤١٣هـ: ٢١٧/٥)، فيما قال أبو حيان: « ﴿**أَشِرٌ**﴾: أَيْ: بَطِرٌ؛ يُرِيدُ الْعُلُوَّ عَلَيْنَا، وَأَنْ يَقْتَادَنَا وَيَتَمَلَّكَ طَاعَتَنَا، وَقَرَأَ قَتَادَةُ وَأَبُو قِلَابَةَ: بَلْ هُوَ **ٱلۡكَذَّابُ ٱلۡأَشِرُ**، بِلَامِ التَّعْرِيفِ فِيهِمَا، وَبِفَتْحِ الشِّينِ وَشَدِّ الرَّاءِ ... وَيُقَالُ: أَشِرٌ وَأَشُرٌ، كَحَذِرٍ وَحَذُرٍ، فَضَمَّةُ الشِّينِ لُغَةٌ، وَضَمُّ الْهَمْزَةِ تَبَعٌ لِضَمَّةِ الشِّينِ... وَحَكَى ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ أَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ: هُوَ

أَخْيَرُ، وَ هُوَ أَشَرٌّ» (أبو حيان الأندلسي، ٢٠٠١م: ٤٣/١٠)، وقال أيضاً: «وَفِي قَوْلِهِ: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا﴾: تَهْدِيدٌ وَوَعِيدٌ بِبَيَانِ انْكِشَافِ الْأَمْرِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُمْ هُمُ الْكَذَّابُونَ الْأَشِرُونَ، وَأَوْرَدَ ذَلِكَ مَوْرِدَ الْإِبْهَامِ وَالِاحْتِمَالِ، وَإِنْ كَانُوا هُمُ الْمَعْنِيِّينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى، حِكَايَةً عَنْ قَوْلِ نُوحٍ ﷺ: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾[هود:٣٩]، وَالْمَعْنِيُّ بِهِ قَوْمُهُ، وَكَذَا قَوْلُ شُعَيْبٍ ﷺ: ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَمَنْ هُوَ كَٰذِبٌ﴾[هود: ٩٣]... وَلَمَّا هَدَّدَهُمْ بِقَوْلِهِ: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا﴾، وَكَانُوا قَدِ ادَّعَوْا أَنَّهُ كَاذِبٌ، قَالُوا: مَا الدَّلِيلُ عَلَى صِدْقِكَ؟ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا مُرْسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ﴾[القمر: ٢٧]، أَيْ: مُخْرِجُوهَا مِنَ الْهَضْبَةِ الَّتِي سَأَلُوهَا» (أبو حيان الأندلسي، ٢٠٠١م: ٤٤/١٠)، فوصفوه بوصف المبالغة: "فَعَّال"؛ إما في الكثرة بأن يكون كثيرَ الكذب، وإمّا في الشدة؛ أي: شديد الكذب، أو الأمرين معاً؛ لأنَّ المنسوب إلى الشيء لا بدَّ له من أن يكثر من مزاولة الشيء، وقولهم: ﴿**أَشِرٌ**﴾ إشارة إلى أنَّ الكذب لم يكن لضرورة وحاجة، وإنَّما هو استغنى فبَطَرَ وطلب الرِّئَاسَةَ (يُنظر: النعماني، ١٩٩٨م: ٢٦٤/١٨)، كون ﴿**ٱلْأَشِرُ**﴾ أبلغ من البطر، والبطر أبلغ من الفرح؛ لأنّ الفرح، وإنْ كان في أغلب أحواله مذموماً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ﴾[القصص: ٧٦]، فقد يُحمدُ تارةً؛ إذا كان على قدر ما يجب، وفي الموضع الذي يجب، كما قال تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾[يونس: ٥٨]؛ وذلك أنَّ الفرح قد يكون من سرورٍ، بحسب قضية العقل، والأَشِرُ لا يكون إلا فرحاً بحسب قضية الهوى، وبذلك يتضح ما فيه من مرونة في بيان مرادهم بأبلغ وصف، نعوذ بالله من شرهم وكيدهم(يُنظر: الراغب الأصفهاني، ١٤١٢هـ: ٧٧).

٢- **ومن المبالغة ما جاء على وزن (فعلان)**، في قوله تعالى:

﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ﴾[الرحمن:١-٢]

غالباً ما يقترن اسم ﴿ٱلرَّحْمَٰن﴾ مع اسم ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾: في قوله تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، وهذان الاسمان وصفان كريمان؛ لما فيهما من الفوائد الَّتي تُعَدُّ ولا تُحصى؛ لدلالتهما على المُبَالَغَة في الصفة المعدولة(يُنظر: العسكري، ٢٠٠٦م:١٦٠)؛ فـ "ٱلرَّحْمَٰنُ"، اسمٌ عامٌّ من الصفات الغالبة في جميع أنواع الرَّحمة، يختص به الله-تَعَالَى-، وفيه من المُبَالَغَة ما ليس في: "ٱلرَّحِيمِ"؛ لأنهما اسمان: أحدهما أرقُّ من الآخر، وقيل: معناهُما: ذو الرَّحمة، وإفراد الوصفين الكريمين الشَّريفين بالذكر دون غيرهما؛ لأجل تحريك سلسلة الرَّحمة، فضلاً عن إثبات الصِّفات الذَّاتية (يُنظر: الطبري، ٢٠٠٠م:٦٥/١)، قالَ الزمخشريُّ: «﴿ٱلرَّحْمَٰن﴾: فعلان من: رحم، كغضبان وسكران من: غضب وسكر... وفي ﴿ٱلرَّحْمَٰن﴾ من المبالغة ما ليس في ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾؛ ولذلك قالوا: رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا، ويقولون: إنَّ الزيادة في البناء لزيادة المعنى... فإنْ قلتَ: قد شُرط في امتناع صرف: "فعلان"، أن يكون: "فعلان فعلى"، واختصاصه بالله يحظر أن يكون: "فعلان فعلى"، فَلم تمنعه الصرف، قلتُ: كما حظر ذلك أن يكون له مؤنث على: "فعلى" كعطشى، فقد حظر أن يكون له مؤنث على: "فعلانة"، كندمانة، فإذاً لا عبرة بامتناع التأنيث للاختصاص العارض، فوجب الرجوع إلى الأصل قبل الاختصاص؛ وهو القياس على نظائره» (الزمخشري، ١٤٢٤هـ: ٤٩/١-٥١)، وابنُ عطية قال: « ﴿ٱلرَّحْمَٰن﴾: بناء مبالغة من: الرحمة، وهو اسم اختص الله، تعالى، بالاتصاف به، وحكى ابنُ فورك عن قوم أنَّهم يجعلون:

﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ آيةً تامةً، كأنَّ التقدير: "ٱلرَّحۡمَٰنُ رَبُّنَا"، قاله الرمانيُّ، أو أنَّ التقدير: "ٱللَّهُ ٱلرَّحِيمِ"، وقال الجمهور: إنَّمَا الآيةُ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾[الرحمن: ١-٢]؛ فهو جزءُ آيةٍ» (ابن عطية، ١٤١٣هـ: ٢٢٣/٥)، وفي غير هذا الموضع توسع في بيانه قائلاً: «﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾: صفةُ مبالغة من الرحمة، ومعناها: أنه انتهى إلى غاية الرحمة، كما يدل على الانتهاء: سكران وغضبان، وهي صفة تختص بالله ولا تطلق على البشر، وهي أبلغ من: "فعيل"، و"فعيل" أبلغ من: "فاعل"؛ لأنَّ راحماً يُقال لمن رحم، ولو مرة واحدة، و: رحيماً يقال لمن كثر منه ذلك، و ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ النهاية في الرحمة» (ابن عطية، ١٤١٣هـ: ٦٣/١)، في حين قال أبو حيان: «﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾: فَعْلَانُ مِنَ الرَّحْمَةِ، وَأَصْلُ بِنَائِهِ مِنَ اللَّازِمِ مِنَ الْمُبَالَغَةِ، وَشَذَّ مِنَ الْمُتَعَدِّي، وَ "أَلْ" فِيهِ لِلْغَلَبَةِ... فَهُوَ وَصْفٌ لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي غَيْرِ اللَّهِ، كَمَا لَمْ يُسْتَعْمَلِ اسْمُهُ فِي غَيْرِهِ، وَسَمِعْنَا مَنَاقِبَهُ، قَالُوا: رَحْمَنُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَوَصْفُ غَيْرِ اللَّهِ بِهِ مِنْ تَعَنُّتِ الْمُلْحِدِينَ، وَإِذَا قُلْتَ: اللَّهُ رَحْمَنٌ، فَفِي صَرْفِهِ قَوْلَانِ: لِيُسْنَدَ أَحَدُهُمَا إِلَى أَصْلٍ عَامٍّ، وَهُوَ أَنَّ أَصْلَ الِاسْمِ الصَّرْفُ، وَالْآخَرُ إِلَى أَصْلٍ خَاصٍّ، وَهُوَ أَنَّ أَصْلَ "فَعْلَان" الْمَنْعُ؛ لِغَلَبَتِهِ فِيهِ، وَمِنْ غَرِيبِ مَا قِيلَ فِيهِ: إِنَّهُ أَعْجَمِيٌّ؛ بِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ، فَعُرِّبَ بِالْحَاءِ» (أبو حيان الأندلسي،٢٠٠١م: ٢٨/١-٢٩)، وهذه الفوائد الجمَّة العظيمة تستحق أن تُكتب بذوبِ التِّبرِ ونوره؛ لأنَّ الثقلين كالمرضى المحتاجين إلى ندائه، والقرآنُ الكريمُ مُشتملٌ على كلِّ ما يحتاج إليه أولئك المرضى من الأدوية الناجعة النافعة، وعلى ما يحتاج إليه الأصحاء من الأغذية المعتادة، فكان أعظم وأبلغ النَّفع من الله، تبارك وتعالى، على هذا العالم في إنزال كتابه الكَرِيم النَّاشئ عن لطفه ورحمته بالثقلين، لذلك خصَّ، تَعَالَى، برحمته هذين الوصفين بالذكر، دون غيرهما، في جميع تلك المواضع، فصارت صيغة "فعلان" أبلغ في الوصف بـ الرَّحمة من صيغة "فعيل" عند أغلب العُلَمَاء(يُنظر: الرماني، ١٩٨٧،٩٦، والعدواني، ١٩٨٣م:١٥٠)؛ دالةً على سعةِ المشتقات ومرونتها، فكثرتِ الاحتمالاتُ واتسعتِ النقولات، وهذا هو ديدن لغتنا وعظيم شأنها.

المطلب الرابع- اسم التفضيل:

اسم التّفضيل: هو ما اشتُقّ من فعلٍ لموصوفٍ بزيادةٍ على غيره، على وزن: "أفعل"، وله شروط وأحوال مبسوطة في محلها(يُنظر: ابن الحاجب، ٢٠١٠م:٤٢، وأبو الفداء، ٢٠٠٠م:٣٣٩/١، والجرجاني،١٤٠٣هـ: ٢٦)، وما يهمنا هو مرونة التعبير به على وفق ما وقفت عليه في مجال بحثي هذا؛ إذ **نلحظ مجيء اسم التفضيل يحمل دلالة الاستعارة؛ في قوله تعالى:**

﴿**بَلِ ٱلسَّاعَةُ مَوۡعِدُهُمۡ وَٱلسَّاعَةُ أَدۡهَىٰ وَأَمَرُّ**﴾ [القمر: ٤٦]: أي: هي أعظم داهية، وأشد مرارة من القتل، والأسر يوم بدر، ولعظيم شأن الساعة أُعيد ذكرها؛ دون أن يُؤتى بالضمير؛ لأجل التهويل والتفضيع، ولتكون تلك الجملة مستقلة بنفسها عن غيرها، فتصبح كالمثل السائر المشهور(يُنظر: ابن عاشور، ١٩٨٤م: ٢١٤/٢٧)، لذلك قالَ الزمخشريُّ: «﴿أَدۡهَىٰ﴾: أشد ّوأفظع، والداهية: الأمر المنكر، الذي لا يهتدى لدوائه، ﴿وَأَمَرُّ﴾: من الهزيمة، والقتل، والأسر» (الزمخشري، ١٤٢٤هـ: ٤٤٠/٤)، وقالَ ابنُ عطيةَ: «﴿أَدۡهَىٰ﴾: أفعل من الداهية؛ وهي الرزية العظمى تنزل بالمرء، ﴿وَأَمَرُّ﴾: من المرارة، واللفظة ليست هنا مستعارة، لأنَّها ليست فيما يذاق» (ابن عطية، ١٤١٣هـ: ٢٢١/٥)، وخالفه بذلك أبو حيان بقوله: «انْتَقَلَ مِنْ تِلْكَ الْأَقْوَالِ إِلَى أَمْرِ السَّاعَةِ الَّتِي عَذَابُهَا أَشَدُّ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ هَزِيمَةٍ وَقِتَالٍ، ﴿وَٱلسَّاعَةُ أَدۡهَىٰ﴾: أَيْ أَفْظَعُ وَأَشَدُّ، والداهية: الأمر المنكر الَّذِي لَا يُهْتَدَى لِدَفْعِهِ،

وَهِيَ الرَّزِيَّةُ الْعُظْمَى تَحُلُّ بِالشَّخْصِ، ﴿وَأَمَرُّ﴾: مِنَ الْمَرَارَةِ؛ اسْتِعَارَةٌ لِصُعُوبَةِ الشَّيْءِ عَلَى النَّفْسِ» (أبو حيان الأندلسي، ٢٠٠١م: ٤٧/١٠)، فبعد أن اكتفى الزمخشريُّ بتأسيس معنى اللفظتين موجزاً لهما، نجد ابنَ عطيةَ وأبا حيان قد اختلفا في توجيه التفضيل نحو الاستعارة بالرد والقبول، ولا يخفى أنَّ ما ذهب إليه الثاني أقرب؛ كون المذاق هنا على التشبيه، ولا يلزم منه وجوده حقيقةً، لذلك خرجت مخرج الاستعارة؛ لأنَّ المرارة لا يوصف بها إلا المذوقات والمتطعمات، ولكنّ الساعة لَمَّا كانت مكروهةً عند مستحقّي العقاب، حَسُنَ وصفها بما يُوصف به الشيء المكروه المذاق(يُنظر: الشريف الرضي، د.ت: ٣١٨/٢)، وكأنَّ المرارةَ استعيرت للإحساس بالمكروه بتشبيه المعقول الغائب بالمحسوس المشاهد المعروف، مما يناسب الاشتقاق الذي قدمناه آنفاً(يُنظر: ابن عاشور، ١٩٨٤م: ٢١٤/٢٧).

المطلب الخامس–اسم المكان والزمان:

اقترن "اسم المكان" مع "اسم الزمان" حيثما ورد؛ لأنهما اسمان مَصُوْغَان لمكان وقوع الفعل أو زمانِهِ، كونهما من: الفعل الثلاثي؛ على زنة "مَفْعَل"، بسكون الفاء، وبفتح الميم والعين، إن كان المضارع مفتوح العين، أو مضمومها، أو معتلَّ اللام مطلقاً، كـ"مَنْصَرَ"، و"مَذْهَبَ"، وَ"مَرْمَى"، و"مَسْعَى"، وعلى وزن "مَفْعِل" بكسر العين، إن كانت عين مضارعه مكسورة، أو كان مثالاً مطلقاً في غير معتل اللام، كـ"مَجْلِس"، و"مَوْعِد"، و"مَيْسِر"، و"من غير الثلاثي: على وزن "اسم مفعول"، كَـ"مُكْرَم" و"مُسْتَخْرَج" و"مُسْتَعَان"، ومن هذا يُعْلَمُ أن صيغ المصدر الميمي والمكان والزمان في غير الثلاثي واحدة، وكذلك في بعض أوزان الثلاثي، ويمكن التمييز فيما بينها بالقرينة اللفظية أو الحالية، فإن لم تكن ثمة قرينة، فهو صالح للمصدر وللمكان وللزمان جميعاً، ويُصاغ من الاسم الجامد كثيراً اسم المكان على وزن مَفْعَلَة، بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه؛ للدلالة على الكثرة في مكان ذلك الشيء، كنحو: "مَأْسَدة" من الأسد، وقد سُمعت ألفاظ بالكسر وقياسها الفتح، كنحو: المسجِد: للمكان الذى بُني للعبادة، وإن لم يُسْجَد فيه، والمطلِع، والمسكِن، والمنسِك، والمرفِق، والمسقِط، والمفرِق، والمحشِر، والمشرِق، والمغرِب، وسُمع الفتح في بعضها، قالوا: مسكَن، ومنسَك، ومفرَق، ومطلَع، والفتح في كلِّها جائز، وإن لم يُسمع(يُنظر: ابن السراج، ١٩٨٨م: ١٤٢/٣، والفارابي، ٢٠٠٣م: ٣، والحملاوي، د.ت:٧١)، وما يهمنا هنا هو النموذج التطبيقي الدال على مرونة التعبير بينهما بين التكريم والتذليل، وفق قرينة لفظية تدل عليهما، ومن ذلك:

١- **قوله تعالى في سورة الواقعة: ﴿فَأَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ ٨ وَأَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ ٩﴾:**

فهنا بَيَّنَ الزمخشريُّ مرونةَ التعبير بينهما بقوله: «﴿فَأَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ﴾: الذين يؤتون صحائفهم بأيمانهم، ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ﴾: الذين يؤتونها بشمائلهم، أو أصحاب المنزلة السَّنِيَّة، وأصحاب المنزلة الدَّنية، من قولك: فلانٌ مِنِّي باليمين، وفلانٌ مِنِّي بالشمال: إذا وصفتهما بالرفعة عندك والضعة، وذلك لتيمنهم بالميامن، وتشاؤمهم بالشمائل... ولذلك اشتقوا لليمين الاسم من: اليمن، وسموا الشمائل: الشؤمى، وقيل: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ﴾ و﴿أَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ﴾: أصحاب اليمن والشؤم؛ لأنّ السعداء هيَّامينَ على أنفسهم بطاعتهم، والأشقياء مشائيم عليها بمعصيتهم، وقيل: يؤخذ بأهل الجنة ذات اليمين، وبأهل النار ذات الشمال» (الزمخشري، ١٤٢٤هـ: ٤٥٦/٤)، ولم يزد على ذلك ابنُ عطية؛ إلَّا أنَّه أشار: أنَّ في الكلام تعظيماً وتفخيماً؛ كونه مأخوذاً من فن التكرار، وكثرة احتمالاته التي وردت فيها(يُنظر: ابن عطية، ١٤١٣هـ: ٢٤٠/٥)، ثم بعد ذلك قال: «و﴿ٱلْمَيْمَنَة﴾: مفعلة، وهي فيما روي عن يمين العرش، وهو

موضع الجنة، ومكان المرحومين من الناس، و﴿ٱلۡمَشۡـَٔمَةِ﴾: الجانب الأشأم؛ وهو الأيسر، وفيه جهنم، وهو طريق المعذبين، يؤخذ بهم ذات الشمال، وهذا مأخوذ من اليمن والشام، للواقف بباب الكعبة، متوجها إلى مطلع الشمس، واليد الشؤمى هي اليسرى» (ابن عطية، ١٤١٣هـ: ٤٨٦/٥)، في حين توسع أبو حيان في ذلك؛ إذ نقل نقولات كثيرة حول بيان معاني الآيتين قائلاً: «﴿فَأَصۡحَٰبُ ٱلۡمَيۡمَنَةِ﴾: هم الميامين على أنفسهم، وقيل: الذين يؤتون صحائفهم بأيمانهم، وقيل: أصحاب المنزلة السنية، كما تقول: هو مني باليمين، وقيل: المأخوذ بهم ذات اليمين... ﴿وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡمَشۡـَٔمَةِ﴾: هم من قابل أصحاب الميمنة في هذه الأقوال... استفهام في معنى التعظيم، و﴿أَصۡحَٰبُ ٱلۡمَيۡمَنَةِ﴾: خبر عن ﴿مَآ﴾، وما بعدها خبر عن: ﴿أَصۡحَٰب﴾، وربط الجملة بالمبتدأ؛ تكرار المبتدأ بلفظه، وأكثر ما يكون ذلك في موضع التهويل والتعظيم، وما تعجب من حال الفريقين في السعادة والشقاوة، والمعنى: أيُّ شيءٍ هم!؟» (أبو حيان الأندلسي، ٢٠٠١م: ٢٠٤/٨)، وهذا على تفخيم الأمر وتعظيمه؛ فضلاً عن إظهار اللفظتين وتكرارهما صراحةً بعد ورود الاستفهامين من دون الإتيان بالضميرَين؛ لأنَّ مقام التشهير والتعجيب عادةً ما يقتضي الإظهار دون غيره؛ كونه يراد به إلفاتُ الأبصار إلى "أَصۡحَٰبِ ٱلۡمَيۡمَنَةِ"، والإشارة إلى مكانهم الذي ينعمون هم فيه، وما يظلهم هناك من أمن وسكينة، وفي الثانية يراد به كذلك إلفات الأبصار إلى "أَصۡحَٰبِ ٱلۡمَشۡـَٔمَةِ"، والإشارة إلى مكان هؤلاء المناكيد، وما يغشاهم فيه من همّ وبلاء عظيمين(يُنظر: الخطيب، ١٣٩٠هـ: ٧٠٧/١٤، وابن عاشور، ١٩٨٤م:٢٨٦/٢٧)، مع ما فيه من فنون الجمع والتقسيم والمطابقة(يُنظر: الجزري،١٩٥٦م:٢١٨، وابن الأثير الحلبي:١٤٤، والسيوطي،١٩٨٨م:٢٩٩/١)، فتناسبتِ البلاغاتُ وفنونها في موضع مُتمايزٍ من التعبير ومرونة المشتقات ما لا يخفى.

٢-ونرى اسم الزمان (مِيقات) يحمل دلالة المكان:

قال تعالى في سورة الواقعة: ﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡأَوَّلِينَ وَٱلۡأٓخِرِينَ ٤٩ لَمَجۡمُوعُونَ إِلَىٰ مِيقَٰتِ يَوۡمٖ مَّعۡلُومٖ ٥٠﴾:

توسع العلماء في لفظة ﴿مِيقَٰتِ﴾ فأطلقوه على الوقت نفسه؛ لأنَّ الميم والألف في هذه اللفظة، عندهم، غير دالّتين على معنى معين، ثم توسعوا في هذا اللفظ توسعاً آخر أكثر مما هو له؛ فأطلقوه على مكان خاصٍ لعمل معين؛ لعله بذلك يتفرع على اعتبار ما في التوقيف من الضبط والتحديد؛ ومثله مواقيت الحج المعلومة، وهي أماكن يحرم على الحجاج عندها بالحج وألَّا يتجاوزها حلالاً(يُنظر: ابن عاشور، ١٩٨٤م: ٣٨٢/٤)، ولذلك قالَ الزمخشريُّ: «والـ﴿مِيقَٰتِ﴾: ما وُقت به الشيء؛ أي: حدّ، ومنه مواقيت الإحرام؛ وهي الحدود التي لا يتجاوزها من يريد دخول مكة إلا محرماً» (الزمخشري، ١٤٢٤هـ: ٤٦٣/٤)، وقالَ ابنُ عطيةَ موجزاً القول فيها: «ثم أمر اللهُ تعالى نبيَّه ﷺ أن يعلِّمهم بأنَّ العالم محشورٌ، مبعوثٌ ليَوْمٍ مَعْلُومٍ، موقت، و﴿مِيقَٰتِ﴾: مِفعال من الوقت، كميعاد من الوعد» (ابن عطية،١٤١٣هـ: ٢٤٧/٥)، دون بيان معناها الدلالي للمكان، وأبو حيان لم يزد على قول الزمخشري إلا قليلاً؛ إذ قال: «والـ﴿مِيقَٰتِ﴾: ما وقت به الشيء؛ أي حد، أي: إلى ما وقتت به الدنيا من يوم معلوم، والإضافة بمعنى: من؛ كخاتم حديد» (أبو حيان الأندلسي، ٢٠٠١م: ٢٠٩/٨)، وعلى هذا التأسيس الذي مرَّ يصحُّ حمله في هذه الآية الكريمة على معنى المكان مع زمانه(يُنظر: ابن عاشور، ١٩٨٤م: ٣٠٨/٢٧)؛ ومثله قولُ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺما: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يُوَقِّتْ فِي الْخَمْرِ حَدًّا»(الحاكم،١٩٩٠م، (٨١٢٤):

٤١٥/٤)، وبهذا تتضح مرونة المشتق الذي نحن بصدد بيانه بين الزمان والمكان بأبدع تعبيرٍ، وأوجزه وأشمله.

المطلب السادس–اسم الآلة:

هو اسم لِكلِّ ما يُعالج به ويُنقل، وفي أوّله ميمٌ مكسورة زائدة، على أنه من الآلات التي يُعالج بها وينقل، لأنها تعين فاعلها في عمل ما يفعله، وغالباً ما يصاغ من الفعل الثلاثي المتعدي قياساً، وينقسم إلى قسمين:

مشتق وله ثلاثة أوزان معلومة هي: "**مِفْعَل**" بكسر الميم، كمِحْلَب ومخيط ومنجل، و"**مِفْعَال**"، كمِفْتَاح ومنشار ومصباح، و"**مِفْعَلَة**" كمِكْسَحَة ومكنسة ومسرجة.

وجامد: ليس له وزن مخصوص، وإنما يأتي على أوزان مختلفة، لا يحدها ضابط؛ نحو: الفأس، والقدوم، والسكين؛ وما جاء مضموم الميم والعين من نحو: المُعْطُس والمُنخُل والمُدقّ والمُدهِن والمُكحُلَة والمُحرُضَة، فهي أسماء لهذه الأوعية، وليست جارية على فعلها الأصلي (يُنظر: الجرجاني، ١٩٨٧م:٦١، والزمخشري، ١٩٩٣م: ٣٠٧، وابن يعيش،٢٠٠١م:١٥٢/٤)، وما يهمنا هنا هو الشواهد التطبيقية، التي لها مرونة التعبير البلاغي، ومن ذلك:

نرى اسم الآلة (ٱلْمِيزَان) يحمل دلالة المصدر: قال تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ٧ أَلَّا تَطْغَوْاْ فِي ٱلْمِيزَانِ ٨ وَأَقِيمُواْ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُواْ ٱلْمِيزَانَ ٩﴾ [الرحمن: ٧-٩]:

فلفظ ﴿ٱلْمِيزَان﴾ هنا هو اسم آلةٍ، يراد به مراعاة العدل؛ لأنه قد شاع إطلاق لفظ ﴿ٱلْمِيزَان﴾ على العدل؛ على جهة تشبيه المعقول بالمحسوس؛ لأنَّ ﴿ٱلْمِيزَان﴾ يصوّر لنا التعديل حتى نعاينه ونقرره، فصار بذلك رمزاً للعَدْل على هذا الوجه(يُنظر: النهرواني، ١٤٢٦هـ: والعسكري، ١٠٧١م:٢٧١)، قالَ الزمخشريُّ: «أراد به: كل ما توزن به الأشياء، وتعرف مقاديرها، من: ميزان وقرسطون ومكيال ومقياس، أي: خلقه موضوعاً مخفوضاً على الأرض؛ حيث علق به أحكام عباده وقضاياهم، وما تعبدهم به من التسوية والتعديل في أخذهم وإعطائهم... وكرّر لفظ ﴿ٱلْمِيزَان﴾؛ تشديداً للتوصية به، وتقويةً للأمر باستعماله والحث عليه» (الزمخشري، ١٤٢٤هـ: ٤٤٤/٤)، وهذا خير بيان على مرونة التعبير؛ فلا شك أنَّه في العدل داخل، وهو جزء منه، وكل شيء من هذه الأمور، فإنَّ العدل فيه يكون بوزن معين وتقدير مستقيم، فيحتاج في هذه الأجرام والأجسام إلى آلةٍ معلومة، وهي العمود والكفتان التي بأيدينا، ويحتاج في المعاني إلى هيئات في النفوس، ومفاهيم توازن بها بين الأشياء التي ذكرنا(يُنظر: ابن عطية، ١٤١٣هـ: ٣١/٥)، لذلك قالَ ابنُ عطيةَ بعد ذلك: «و﴿ٱلْمِيزَان﴾: العدل، فيما قاله الطبري ومجاهد وأكثر الناس، وقالَ ابنُ عباس والحسن وقتادة: إنَّه "ٱلْمِيزَانُ" المعروف، قال القاضي أبو محمد: و"ٱلْمِيزَانُ" المعروف جزء من "ٱلْمِيزَانِ" الذي يُعبَّرُ به عن العدل، ويظهر عندي أنَّ قوله: ﴿وَضَعَ الْمِيزَانَ﴾ يريد به: العدل، وقوله: ﴿أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ﴾، وقوله: ﴿وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ﴾، وقوله: ﴿وَلا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾؛ يريد به الميزان المعروف، وكل ما قيل محتملٌ سائغٌ» (ابن عطية، ١٤١٣هـ: ٢٢٤/٥)، أما أبو حيان فقد قال فيه: «والظاهرُ أنَّه كل ما يوزن به الأشياء، وتعرف مقاديرها، وإن اختلفت الآلات، قال معناه ابن عباس والحسن وقتادة،

جعله تعالى حاكماً بالسوية في الأخذ والإعطاء، وقال مجاهد والطبري والأكثرون: ﴿ٱلۡمِيزَانَ﴾: العدل، وتكون الآلات من بعض ما يندرج في العدل، بدأ أولاً بالعلم؛ فذكر ما فيه أشرف أنواع العلوم؛ وهو القرآن، ثم ذكر ما به التعديل في الأمور؛ وهو ﴿ٱلۡمِيزَانَ﴾، كقوله: ﴿وَأَنزَلۡنَا مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡمِيزَانَ﴾ [الحديد: ٢٥]؛ ليعلموا الكتاب، ويفعلوا ما يأمرهم به الكتاب... والطغيان في ٱلۡمِيزَانِ هو أن يكون بالتعمد، وأما ما لا يقدر عليه من التحرير بالميزان فمعفو عنه... وكرر لفظ ﴿ٱلۡمِيزَانَ﴾، تشديداً للتوصية به، وتقوية للأمر باستعماله، والحث عليه» (أبو حيان الأندلسي،٢٠٠١م: ١٨٨/٨)، وهو من باب "وضع الظاهر في موضع المضمر"؛ تنبيهاً على شدة عناية الله تعالى بالعدل، فضلاً عن استعمال هذا اللفظ اللطيف مرةً استعارةً للعدل، ومرةً للآلة المحسوسة يوم القيامة؛ فعلى حمل الميزان على معنى العدل يكون الإخسار، بجعل صاحب الحق خاسراً مغبوناً، وعلى حمل الميزان على معنى آلة الوزن يكون الإخسار بمعنى النقص؛ أي: لا تجعلوا الميزان ناقصاً(يُنظر: ابن عاشور، ١٩٨٤م: ٢٤٠/٢٧)، وقد علمنا هذا النظم البديع الصالح لهذه المحامل المناسبة لجميع الشواهد مما لا يخفى على كل متخصص، ولله الحمد والمنة والفضل.

خاتمة البحث وأهم النتائج

وبعد أنْ أنهيتُ بحثي هذا في قراءةٍ وبحثٍ لمرونة المشتقات في الجزأَينِ (٢٧ و٢٨) من القرآن الكريم استطيعُ القولَ: إنَّ هناكَ مجموعةَ نتائج، خَرَجْتُ بها، وأرجو أنْ تكونَ نافعةً في بابِها، وفيما يأتي قطوف دانية أينعتها رحلتنا العلمية هذه:

١. مما لا شكَّ فيه أنَّ ثمةَ ارتباطٍ معينٍ بين الكلمات العربية من جهة مبناها ومعناها؛ بسبب وجود ارتباط وضعي بينها، ولذلك مما جذب انتباهي أنَّ كل كلمة عربية فهي ذات أصول ثلاثة؛ يُعبَّرُ عنها في ميزانها الصرفي بـ "فاء" الكلمة و"عينها" و"لامها"، وأنها تأتي مرتبةً على هذا النحو، الذي لا تنفك عنه المشتقات التي وقفتُ عليها، واجتهدتُ في بيان معناها ومبناها ومرونتها، فخرجتُ بسببها بجملة فنون بلاغية تثبتُ شجاعة لغتنا العربية ومرونتها.

٢. تبين أنَّ الكلمات العربية تتخذ أشكالًا صرفيةً سميت عند أهل هذا الشأن بـ "الصيغ"، والاختلاف بينها على المستوى التركيبي هو في جوهره اختلافٌ بين هذه الصيغ؛ وهذا التنوع هو ما منحَ الشواهد التي تم تناولها في بحثي هذا، أهميةً خاصةً؛ إذ تُبرزُ القدرةَ على التوسع، أو العدول، إنْ صح التعبير، عن الأصل التركيبي، كما وُضِّح سابقًا فيما رأيناه من المطالب.

٣. تبين أنَّ الارتباط، الذي قال به الصرفيون والنحويون، بين الكلمات المختلفة الصيغة والمتحدة في الأصل، هو ارتباطٌ لفظيٌّ ابتداءً، ثم ارتباطٌ معنوي؛ أمَّا الارتباط الأول "اللفظي"؛ فلأنَّ حروف الكلمة الأصلية توجد في الصيغتين المترابطتين بالترتيب نفسه، وإن اختلف الهيكلُ العلي في كلمة عنه في الصيغة الأخرى، فلا بُدَّ، بعد ذلك، أنْ تُرَدَّ الكلمتان إلى أصلٍ واحدٍ في ذاتها، وإنْ حصل في اشتقاقها توجيهات بيانية ودلالية كثيرة، وأما الارتباط الثاني "المعنوي"؛ فلأنَّ الكلمتين اللتين توصفان بهذا الوصف، تعبران عن معنى عام واحد؛ تختلفان في دائرته، كما تختلف الصيغتان، لا كما تختلف المادتان

المعجميتان فيه، فلا بُدَّ أنْ تُرَدَّ هاتان الكلمتان إلى مادة واحدة بتعبيرٍ بلاغي دلالي متميز عن غيره، بما يعبر عن مرونة اللغة العربية واشتقاقاتها.

٤. تُظهر الملاحظات السابقة أنَّ الاختلاف اللفظي يرتبطُ بفن الصرف، بينما يُعزى الاختلاف المعنوي إلى علم المعجم الدلالي، في تحديد المفهومات الصرفية جميعاً، وإذا كان بالإمكان التسامح مع إدخال مفاهيم المعجم لتوضيح الأسس الصرفية، فإنَّه يمكننا القول: إنَّ الاشتقاقَ هو عملية إعادة لفظ إلى آخر، يجمعهما أصل مشترك في الحروف، ومعنى متصل، وبهذا الربط يعكس بما لا يدع مجالًا للشك سمو بلاغة اللغة العربية، وروعة إعجاز القرآن الكريم.

٥. كذلك تبين لي أنَّ الأبنية الاسمية تجلت بمختلف أنواعها في الجزأَينِ السابع والعشرين والثامن والعشرين، وقد شاهدنا أنها حملت دلالات بلاغية كثيرة بناءً على المنظور الاشتقاقي لها.

٦. اتضح أن الجزأَينِ كانت فيهما كثيرٌ من مظاهر الاشتقاقية على المستوى الاسمي؛ كان من أبرزها: المجاز وفنونه، والتشبيه وطرقه، وإفراد الأسماء وجمعها وتنكيرها وتعريفها، فضلاً عن ذكر الأسماء الثلاثية المجردة والمزيدة، والأسماء الرباعية المكررة وغير المكررة، ونحو ذلك.

٧. كانت الأسماء تحمل دلالات بلاغية متعددة؛ تمثلت في: المبالغة والإكثار، والمدح والذم، والتأكيد والتحدي، والتحسر والمشاركة، والتهويل والتفظيع، ونحو ذلك كثير.

٨. تبين أنَّ إفراد الاسم، في الشواهد التي وقفت عليها، كان يُشير إلى وحدة الصف وتماسكه، وبالمقابل فإنَّ الاسم الجمع كان يرمز إلى تعدد الأهواء، في كثير من الأحيان، وهو أمرٌ جليٌّ لا يخفى على المتخصصين في هذا المجال.

٩. في كثير من الأحيان ظهر لي أنَّ تنكيرَ الأسماء كان يتضمن معنى التعدد، كما أن العكس كان يحمل دلالة التعظيم والتمجيد، فضلاً عن القرب والتعريف الذهني.

١٠. برزت الأسماء الثلاثية المزيدة والرباعية في بحثي هذا، بمختلف أنواعها؛ إذ كانت تحمل دلالات التأكيد والتعظيم والتفخيم والمبالغة، فضلاً عما ميزه من فنون البيان والمعاني التي شهدناها.

١١. برز ضمير الفصل ووضع الظاهر موضع المضمر في بعض شواهد البحث؛ كونه يحمل في معناه دلالة التأكيد والتخصيص والحصر والتعظيم.

وبهذا يمكن القول في ختام المشتقات في الجزأين الكريمين: إنَّ مرونة المشتقات ذاتيٌّ وليس عرضياً، يُكتَفَى فيه بالزَّخرفة اللفظِيَّة والرَّونق في العبارة الصرفية وتحسينها، بل هي من واجبات البلاغة ومن مُستدعيات مقتضى الحال وسياق الكلام وقرائنه، وبالرجوع إلى الأنواع الَّتي قدَّمتُ يزداد القارئُ يقيناً ووثوقاً بأنَّ علوم البلاغة وفنونها تفتقر إلى علمي الصرف والنحو، وأنَّ علمي البيان والمعاني لا يستغنيان عنهما البتَّة؛ وقد ذكرتُ أوجه التداخل والتماثل والتعاور فيما بين تلك المصطلحات البلاغية والصرفية والنحوية، وخاصَّةً فيما لمسته من فنون بلاغية كثيرة، وكان الفضل للزمخشري وابن عطية وأبي حيان في التَّنبيه على ذلك؛ بحسن عباراتهم واستشهاداتهم وأدلَّتهم، ففي منهجهم مثلاً وجدتُهم قد افتتحوا اللفظة

بحسن الافتتاح واختتموها بحسن الانتهاء، جامعين بين الدَّلالة والتَّطبيق حتَّى في أسلوبهم وتوضيح عباراتهم، فاجتمع لهم من براعة الأسلوب وبديع البلاغة وحسن التَّعبير الخير الوفير، رحمهم الله–تَعَالَى– رحمةً واسعة.

وآخر دعوانا كأوَّلِهِ: أنِ الحَمدُ للهِ ربِّ العَالَمِينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على رَسُولِهِ الصّادِقِ الأمِينِ، وعلى آله وأصحابه الطَّيبينَ الطَّاهرينَ، ومن تبعهم بإحسانٍ وسارَ على نهجهم إلى يومِ الدِّينِ.

Sources and References

1. Al-Ibanah fi al-Lughah al-Arabiyyah (The Clarification in the Arabic Language) by Salamah ibn Muslim al-Awtabi al-Suhari (d. 512 AH)، edited by Dr. Abd al-Karim Khalifah، Dr. Nusrat Abd al-Rahman، Dr. Salah Jarrar، Dr. Muhammad Hasan Awwad، and Dr. Jaser Abu Safiyyah، Ministry of National Heritage and Culture، Muscat – Sultanate of Oman، 1st ed.، 1420 AH / 1999 CE.

2. Al-Itqan fi Ulum al-Quran (Mastery in the sciences of the Qur'an) by Imam Jalal al-Din Abd al-Rahman ibn Abi Bakr al-Suyuti (d. 911 AH)، edited and corrected by Muhammad Salim Hashim، Dar al-Kutub al-Ilmiyyah، Beirut – Lebanon، 2nd ed.، 1428 AH / 2007 CE.

3. Al-Ishtiqaq wa al-Tarib (Derivation and Arabization) by Abd al-Qadir ibn Mustafa al-Maghribi (d. 1375 AH)، revised and annotated by Dr. Abd al-Ilah Nabhan، Publications of the Arabic Language Academy، Damascus – Syria، 1436.

4. Al-Usul fi al-Nahw (Fundamentals of Grammar)، by Abu Bakr Muhammad ibn Sahl ibn al-Sarraj al-Baghdadi (d. 316 AH)، edited by Dr. Abd al-Husayn al-Fatli، Muassasat al-Risalah، Beirut، 3rd ed.، 1408 AH / 1988 CE.

5. Irab al-Quran by Abu Jafar Ahmad ibn Muhammad ibn Ismail al-Nahhas (d. 338 AH)، edited by Shaykh Khalid al-Ali، Dar al-Marifah، Beirut – Lebanon، 1st ed.، 1427.

6. Amali Ibn al-Hajib by Jamal al-Din Ibn al-Hajib al-Kurdi al-Maliki (d. 646 AH)، edited by Dr. Fakhr Salih Sulayman Qaddarah، Dar Ammar، Jordan، and Dar al-Jil، Beirut، 1409 AH / 1989 CE.

7. Amali al-Murtada (Ghurar al-Fawaid wa Durar al-Qalaid) by al-Sharif al-Murtada Ali ibn al-Husayn al-Musawi (d. 436 AH)، edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim، Dar al-Kitab al-Arabi، Beirut – Lebanon، 2nd ed.، 1387 AH.

8. Al-Idah fi Ulum al-Balaghah (Clarification in the Sciences of Rhetoric) by Jalal al-Din al-Khatib al-Qazwini (d. 739 AH)، edited by Shaykh Bahij Ghazzawi، Dar Ihya al-Ulum، Beirut – Lebanon، 1419 AH / 1998 CE.

9. Al-Bahr al-Muhit fi al-Tafsir by Abu Hayyan Muhammad ibn Yusuf al-Andalusi (d. 745 AH)، edited by Shaykh Adil Ahmad Abd al-Mawjud and others، Dar al-Kutub al-Ilmiyyah، Beirut – Lebanon، 1st ed.، 1422 AH / 2001 CE.

10. Al-Burhan fi Ulum al-Quran (The proof in the sciences of the Qur'an) by Badr al-Din Muhammad ibn Abd Allah al-Zarkashi (d. 794 AH)، edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim، Dar al-Marifah، Beirut – Lebanon، 1st ed.، 1391 AH.

11. Al-Bayan fi Daw Asalib al-Quran (Rhetoric in the Light of the Styles of the Qur'an) by Dr. Abd al-Fattah Lashin، Dar al-Maarif، Cairo – Egypt، 2nd ed.، 1985.

12. Tawil Mushkil al-Quran (Interpretation of the Difficulties of the Qur'an) by Abu Muhammad Abd Allah ibn Muslim ibn Qutaybah al-Dinawari (d. 276 AH)، edited and explained by al-Sayyid Ahmad Saqr، Dar al-Kutub al-Ilmiyyah، Beirut، 3rd ed.، 1401.

13. Tahrir al-Tahbir fi Sinaat al-Shir wa al-Nathr wa Bayan Ijaz al-Quran by Ibn Abi al-Isba al-Adwani al-Misri (d. 654 AH)، edited by Dr. Hifni Muhammad Sharaf، Oriental Advertising Company Press، Cairo، 1383 AH.

14. Al-Tahrir wa al-Tanwir (Tahrir al-Mana al-Sadid wa Tanwir al-Aql al-Jadid min Tafsir al-Kitab al-Majid) by Muhammad al-Tahir ibn Ashur (d. 1393 AH)، Tunisian Publishing House، Tunis، 1984 CE.

15. Al-Tarifat (Definitions) by Ali ibn Muhammad al-Sharif al-Jurjani (d. 816 AH)، Dar al-Kutub al-Ilmiyyah، Beirut، 1st ed.، 1403 AH.

16. The Commentary of al-Fakhr al-Razi، known as (The Great Commentary or Keys to the Unseen): by Fakhr al-Din Muhammad ibn Umar al-Tamimi al-Razi al-Shafi'i (d. 606 AH)، Dar al-Kutub al-Ilmiyya، Beirut-Lebanon، 1st ed.، 1421 AH/2000 CE.

17. Talkhis al-Bayan fi Majazat al-Quran by Muhammad ibn al-Husayn al-Sharif al-Radi (d. 406 AH)، edited by Dr. Ali Mahmud Muqallid، Dar Maktabat al-Hayah Publications، Beirut.

18. Al-Talkhis fi Ulum al-Balaghah (Summary of the Sciences of Rhetoric) by Jalal al-Din al-Khatib al-Qazwini (d. 739 AH)، edited by Ahmad Izzu Inayah، Dar Ihya al-Turath al-Arabi، Beirut، 1st ed.، 1425 AH / 2004 CE.

19. Jami al-Bayan an Tawil Ay al-Quran by Abu Jafar Muhammad ibn Jarir al-Tabari (d. 310 AH)، edited by Mahmud Shakir al-Harastani and Ali Ashur، Dar Ihya al-Turath al-Arabi، Beirut – Lebanon، 1st ed.، 2000 CE.

20. Al-Jami al-Kabir fi Sinaat al-Manzum min al-Kalam wa al-Manthur by Diya al-Din Ibn al-Athir al-Jazari (d. 637 AH)، edited by Dr. Mustafa Jawad and Dr. Jamil Said، Iraqi Scientific Academy Press، Baghdad، 1375 AH / 1956 CE.

21. Al-Jami li Ahkam al-Quran (The Comprehensive Collection of Qur'anic Legal Rulings) by Abu Abd Allah Muhammad ibn Ahmad al-Ansari al-Qurtubi (d. 671 AH)، edited by Ahmad al-Barduni and Ibrahim Atfish، Dar al-Kutub al-Misriyyah، Cairo، 2nd ed.، 1384 AH / 1964 CE.

22. Al-Jadwal fi Irab al-Quran wa Sarfih wa Bayanih (The Register of Qur'anic Parsing، Morphology، and Elocution) by Mahmud Safi، Dar al-Rashid، Damascus، and Muassasat al-Iman، Beirut، 3rd ed.، 1416 AH / 1995 CE.

23. Al-Jalis al-Salih al-Kafi wa al-Anis al-Nasih al-Shafi by Abu al-Faraj al-Muafi ibn Zakariya ibn Yahya al-Jariri al-Nahrawani (d. 390 AH)، edited by Abd al-Karim Sami al-Jundi، Dar al-Kutub al-Ilmiyyah، Beirut، 1st ed.، 1426 AH.

24. Jawhar al-Kanz (Talkhis Kanz al-Baraah fi Adawat Dhawi al-Yaraah) by Najm al-Din Ahmad ibn Ismail ibn al-Athir al-Halabi (d. 737 AH)، edited by Muhammad Zaghlul Salam، Manshaat al-Maarif، Alexandria – Egypt، n.d.

25. Dalail al-Ijaz (Proofs of the Inimitability) by Abd al-Qahir al-Jurjani (d. 471 AH)، edited and annotated by Dr. Abd al-Munim Khafaji، Dar al-Jil، Beirut – Lebanon، 1st ed.، 1424 AH / 2004 CE.

26. Diwan al-Adab (The Register of Literature) by Abu Ibrahim Ishaq ibn Ibrahim ibn al-Husayn al-Farabi (d. 350 AH)، edited by Dr. Ahmad Mukhtar Umar، Muassasat Dar al-Shaab، Cairo، 1424 AH / 2003 CE.

27. Shadha al-Arf fi Fann al-Sarf by Ahmad ibn Muhammad al-Hamlawi (d. 1351 AH)، edited by Nasr Allah Abd al-Rahman Nasr Allah، Maktabat al-Rushd، Riyadh، n.d.

28. Sharh Ibn Aqil ala Alfiyyat Ibn Malik by Abu Abd Allah Muhammad Jamal al-Din ibn Aqil al-Uqayli al-Misri al-Hamadhani (d. 769 AH)، edited by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid، Dar al-Talaai li al-Tibaa wa al-Nashr wa al-Tawzi، Cairo – Egypt، 2nd ed.، 2004 CE.

29. Sharh al-Ashmuni ala Alfiyyat Ibn Malik by Ali ibn Muhammad ibn Isa al-Ashmuni al-Shafii (d. 900 AH)، Dar al-Kutub al-Ilmiyyah، Beirut، 1st ed.، 1419 AH / 1998 CE.

30. Sharh al-Imam al-Faridi ala Alfiyyat Ibn Malik by Shams al-Din Muhammad al-Faridi al-Hanbali (d. 981 AH)، edited by Abu al-Kumit and Muhammad Mustafa al-Khatib، Dar al-Kutub al-Ilmiyyah، Beirut، 1st ed.، 1439 AH.

31. Sharh al-Mufassal li al-Zamakhshari by Ibn Yaish ibn Ali ibn Yaish al-Asadi (d. 643 AH)، introduction by Dr. Emil Badi Yaqub، Dar al-Kutub al-Ilmiyyah، Beirut، 1st ed.، 1422 AH.

32. Shams al-Ulum wa Dawa Kalam al-Arab min al-Kulum by Nashwan ibn Said al-Himyari al-Yamani (d. 573 AH)، edited by Dr. Husayn ibn Abd Allah al-Umari، Mutahhar ibn Ali al-Iryani، and Dr. Yusuf Muhammad Abd Allah، Dar al-Fikr al-Muasir، Beirut، 1st ed.، 1420 AH.

33. Al-Sahibi fi Fiqh al-Lughah wa Sunan al-Arab fi Kalamihā by Abu al-Husayn Ahmad ibn Faris ibn Zakariya (d. 395 AH)، edited by al-Sayyid Ahmad Saqr، Dar Ihya al-Kutub al-Arabiyyah، Cairo – Egypt، 1977 CE.

34. Al-Sihah (Taj al-Lughah wa Sihah al-Arabiyyah) by Ismail ibn Hammad al-Jawhari (d. 398 AH)، edited by Ahmad Abd al-Ghafur Attar، Dar al-Ilm li al-Malayin، Beirut، 4th ed.، 1407.

35. Al-Ayn by Abu Abd al-Rahman al-Khalil ibn Ahmad al-Farahidi (d. 175 AH)، Dar Ihya al-Turath al-Arabi، Beirut، 2nd ed.، 1426 AH / 2005 CE.

36. Gharib al-Quran (Nuzhat al-Qulub) by Abu Bakr Muhammad ibn Uzayr al-Sijistani (d. 330 AH)، edited by Muhammad Adib Abd al-Wahid Jamran، Dar Qutaybah، Syria، 1st ed.، 1416 AH / 1995 CE.

37. Fath al-Bayan fi Maqasid al-Quran by Siddiq Hasan Khan al-Qannawji (d. 1307 AH)، with notes by Ibrahim Shams al-Din، Dar al-Kutub al-Ilmiyyah، Beirut – Lebanon، 1st ed.، 1420 AH / 1999 CE.

38. Al-Furuq al-Lughawiyyah (Linguistic Distinctions) by Abu Hilal al-Hasan ibn Abd Allah al-Askari (d. 395 AH)، edited by Muhammad Basil Uyun al-Sud، Dar al-Kutub al-Ilmiyyah، Beirut – Lebanon، 4th ed.، 1427 AH / 2006 CE.

39. Fiqh al-Lughah wa Sirr al-Arabiyyah by Abu Mansur Abd al-Malik ibn Muhammad ibn Ismail al-Tha'alibi al-Naysaburi (d. 430 AH)، edited by Mustafa al-Saqqa and others، Sharikat Maktabat wa Matbaat Mustafa al-Babi al-Halabi wa Awladih، Egypt، 1392 AH.

40. Al-Kafiyah fi Ilm al-Nahw by Ibn al-Hajib Jamal al-Din Uthman ibn Umar al-Asnawi (d. 646 AH)، edited by Dr. Salih Abd al-Azim al-Shaer، Maktabat al-Adab، Cairo، 1st ed.، 2010.

41. The Book of the Two Crafts (Writing and Poetry): by Abu Hilal al-Askari (d. 395 AH)، edited by Ali Muhammad al-Bajawi and Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim، Dar al-Fikr al-Arabi، Cairo، Egypt، 2nd ed.، 1971.

42. Al-Kashshaf an Haqaiq al-Tanzil wa Uyun al-Aqawil fi Wujuh al-Tawil by Abu al-Qasim Mahmud ibn Umar al-Zamakhshari (d. 538 AH)، edited by Muhammad Abd al-Salam Shahin، Dar al-Kutub al-Ilmiyyah، Beirut – Lebanon، 3rd ed.، 1424 AH.

43. Al-Kunnash fi Fannay al-Nahw wa al-Sarf by Abu al-Fida Imad al-Din Ismail ibn Ali ibn Shahanshah ibn Ayyub (d. 732 AH)، edited by Dr. Riyad al-Khawwam، al-Maktabah al-Asriyyah li al-Tibaa wa al-Nashr، Beirut، 2000 CE.

44. Al-Lubab fi Ulum al-Kitab by Abu Hafs Umar ibn Adil al-Hanbali al-Dimashqi al-Numani (d. 880 AH)، edited by Ahmad Abd al-Mawjud، Dar al-Kutub al-Ilmiyyah، Beirut – Lebanon، 1st ed.، 1419 AH / 1998 CE.

45. Al-Mathal al-Sair fi Adab al-Katib wa al-Shaer by Diya al-Din Ibn al-Athir (d. 630 AH)، edited by Dr. Ahmad al-Hufi and Dr. Badawi Tabanah، Dar al-Rifai Publications، Riyadh – Saudi Arabia، 2nd ed.، 1403 AH.

46. Mujmal al-Lughah (Compendium of the Arabic Language) by Ahmad ibn Faris ibn Zakariya al-Qazwini al-Razi (d. 395 AH)، edited by Zuhayr Abd al-Muhsin Sultan، Muassasat al-Risalah، Beirut، 2nd ed.، 1406 AH / 1986 CE.

47. Al-Muharrar al-Wajiz fi Tafsir al-Kitab al-Aziz by Abu Muhammad Abd al-Haqq ibn Ghalib ibn Atiyyah al-Andalusi (d. 546 AH)، edited by Abd al-Salam Abd al-Shafi Muhammad، Dar al-Kutub al-Ilmiyyah، Beirut – Lebanon، 1st ed.، 1413 AH.

48. Al-Muzhir fi Ulum al-Lughah wa Anwaiha by Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH)، edited by Fuad Ali Mansur، Dar al-Kutub al-Ilmiyyah، Beirut، 1st ed.، 1418 AH .

49. Al-Mustadrak ala al-Sahihayn by Abu Abd Allah Muhammad ibn Abd Allah al-Hakim al-Naysaburi (d. 405 AH)، edited by Mustafa Abd al-Qadir Ata، Dar al-Kutub al-Ilmiyyah، Beirut – Lebanon، 1st ed.، 1411 AH / 1990 CE.

50. Musnad al-Humaydi by Abu Bakr Abd Allah ibn al-Zubayr ibn Isa ibn Ubayd Allah al-Qurashi al-Asadi al-Humaydi al-Makki (d. 219 AH)، edited by Hasan Salim Asad al-Darani، Dar al-Saqa، Damascus، 1st ed.، 1996 CE.

51. Maalim al-Sunan (Sharh Sunan al-Imam Abi Dawud) by Abu Sulayman Hamd ibn Muhammad al-Khattabi (d. 388 AH)، printed and corrected by Muhammad Raghib al-Tabbakh، al-Matbaah al-Ilmiyyah، Aleppo – Syria، 1st ed.، 1351 AH / 1932 CE.

52. Maʿani al-Quran (Meanings of the Qur'an) by Abu Zakariya Yahya ibn Ziyad al-Farra (d. 207 AH)، Alam al-Kutub، Beirut – Lebanon، 2nd ed.، 1980 CE.

53. Ma‘ani al-Quran (Meanings of the Qur'an) by Abu Jafar Ahmad ibn Muhammad ibn Ismail al-Nahhas (d. 338 AH)، edited by Dr. Yahya Murad، Dar al-Hadith، Cairo – Egypt، 1st ed.، 1425 AH.

54. Mutarak al-Aqran fi Ijaz al-Quran by Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH)، edited by Ahmad Shams al-Din، Dar al-Kutub al-Ilmiyyah، Beirut – Lebanon، 1st ed.، 1408 AH.

55. Al-Maghrib fi Tartib al-Muarrab by Abu al-Fath Nasir ibn Abd al-Sayyid Abi al-Makarim al-Khwarizmi al-Mutarrizi (d. 610 AH)، edited by Mahmud Fakhuri and Abd al-Hamid Mukhtar، Maktabat Usamah ibn Zayd، Aleppo – Syria، 1st ed.، 1979 CE.

56. Mughni al-Labib an Kutub al-Aarib by Jamal al-Din Ibn Hisham al-Ansari al-Misri (d. 761 AH)، edited by Dr. Mazin al-Mubarak and others، Dar al-Fikr li al-Tibaa wa al-Nashr wa al-Tawzi، Beirut – Lebanon، 5th ed.، 1979 CE.

57. Miftah al-Ulum by Abu Yaqub Yusuf ibn Abi Bakr ibn Muhammad ibn Ali al-Khwarizmi al-Sakkaki (d. 626 AH)، edited by Dr. Abd al-Hamid Hindawi، Dar al-Kutub al-Ilmiyyah، Beirut – Lebanon، 1st ed.، 1420 AH / 2000 CE.

58. Al-Miftah fi al-Sarf by Abu Bakr Abd al-Qahir ibn Abd al-Rahman ibn Muhammad al-Farisi al-Jurjani (d. 471 AH)، edited by Dr. Ali Tawfiq al-Hamad، Muassasat al-Risalah، Beirut، 1st ed.، 1407 AH / 1987 CE.

59. Al-Mufradat fi Gharib al-Quran by Abu al-Qasim al-Husayn ibn Muhammad al-Raghib al-Isfahani (d. 502 AH)، edited by Safwan Adnan al-Dawudi، Dar al-Qalam، Beirut، 1st ed.، 1412 AH.

60. Al-Mufassal fi Sanat al-Irab by Abu al-Qasim Mahmud ibn Amr ibn Ahmad al-Zamakhshari (d. 538 AH)، edited by Dr. Ali Bu Mulhim، Dar wa Maktabat al-Hilal، Beirut، 1st ed.، 1993 CE.

61. Al-Muqtadab by Abu al-Abbas Muhammad ibn Yazid al-Mubarrad (d. 285 AH)، edited by Muhammad Abd al-Khaliq Azimah، Muassasat Dar al-Tahrir li al-Tibaa wa al-Nashr، Cairo – Egypt، 1386 AH.

62. Min Dhakhair Ibn Malik fi al-Lughah: Masalah min Kalam al-Imam Ibn Malik fi al-Ishtiqaq by Muhammad ibn Abd Allah ibn Malik al-Tai al-Jayyani (d. 672 AH)، edited by Muhammad al-Mahdi Abd al-Hayy Ammar، Islamic University of Madinah، 29th ed.، 1431 AH.

63. Al-Munsif li Kitab al-Tasrif by Abu al-Fath Uthman ibn Jinni (d. 392 AH)، edited by Dr. Ibrahim Mustafa and Abd Allah Amin، Matbaat al-Babi al-Halabi wa Awladih، Egypt، 1st ed.، 1373 AH / 1954 CE.

64. Al-Nukat fi Ijaz al-Quran by Abu al-Hasan Ali ibn Isa al-Rummani (d. 386 AH)، included in Three Treatises on the Inimitability of the Quran، edited by Muhammad Khalaf Allah and Muhammad Zaghlul Salam، Dar al-Maarif، Egypt، 2nd ed.، 1387 AH.

65. Hama al-Hawami by Jalal al-Din Abd al-Rahman ibn Abi Bakr al-Suyuti (d. 911 AH)، edited by Abd al-Hamid Hindawi، al-Maktabah al-Tawfiqiyyah، Egypt، n.d.